وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

موجز
خطة التنمية العاشرة
وأولوياتها

41/1440 – 37/1436هـ
2019 - 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حققت

المملكة العربية السعودية طوال العقود الماضية قفزات تنموية واسعة، تتابعت على امتداد الخطط الخمسية المتتالية منذ عام 1390هـ / 1970م، واستقرت مع نهاية أعمال خطة التنمية التاسعة عام 1436هـ / 2014م على منجز تنموي كبير، بات من اللازم استثماره من خلال الدفع بخطة تنموية تستجيب لمتطلبات مرحلة مختلفة، وواقع أكثر طموحا وتحديات.

تتطلب خطة التنمية العاشرة الدفع بالتنمية والاقتصاد والمجتمع عموما إلى آفاق أرحب تتناسب ومكانة المملكة على كافة الأصعدة، ويؤمل أن يتحقق ذلك بمشيئة الله من خلال 24 هدفا تنمويا تتضافر فيما بينها على امتداد خمس سنوات بغية الوصول إلى رؤية طموحة وشاملة يؤمل أن تنعكس إيجابيا على كافة المفاصل الحيوية للمملكة.

وفي سبيل إشراك المجتمع والعموم في أعمال خطة التنمية العاشرة، عملت وزارة الاقتصاد والتخطيط على تقديم هذا الموجز البصري الذي يلخص أهم عناصر الخطة، فيما يمكن الاطلاع عليها كاملة في الموقع الرسمي للوزارة.

يسرد الكتاب 24 هدفا، يشرح كلا منها، ويوضح سياساتها، ويسرد، بأسلوب سلس قدر الإمكان، أهم الأهداف المراد بلوغها من كل هدف، إضافة إلى الشرائح والقطاعات المشاركة في كل هدف.

وعلى سبيل التقديم للأهداف التنموية، تسرد الصفحات التالية الأولويات الوطنية في خطة التنمية العاشرة، وهي ثماني أولويات تتآزر للتعامل مع القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المملكة في الوقت الراهن.

رؤيتنا...

سجلت

المملكة خلال مسيرتها التنموية الطويلة إنجازات تنموية متواصلة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على الرغم من مواجهة مجموعة من التحديات الناتجة عن زيادة معدلات النمو السكاني، ومتطلبات مواصلة تحسين مستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم، والتغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية للنفط. ولتعزيز تواصل تلك الإنجازات، والسعي لأن تكون المملكة نموذجاً ناجحاً ورائداً على كل الأصعدة، تُركز الخطة على مجموعة من الأولويات والمبادرات الوطنية الأساسية التي تُشكل محركاً ودافعاً قوياً لتحقيق الأهداف العامة للخطة بأعلى قدر من الكفاءة والفاعلية. ويستعرض هذا الفصل أهم معالم تلك الأولويات والمبادرات، وآلية حوكمة إدارتها ومتابعة تنفيذها.

تُركز خطة التنمية العاشرة على مجموعة من الأولويات لمواجهة تحديات عدة، من أهمها:

1. زيادة معدلات النمو السكاني.
2. متطلبات تحسين مستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم.
3. التغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية للنفط.

تحدد الخطة **ثماني أولويات وطنية** يتطلب التركيز عليها للتعامل مع القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المملكة في الوقت الراهن، وذلك على النحو التالي:

01
إطلاق مبادرات اقتصادية كبرى

- بناء رؤية اقتصادية لمكة المكرمة والمدينة المنورة.
- تطوير قطاع التعدين.
- إنشاء شركة عقارية حكومية.
- تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي.
- تطوير تجمعات صناعية وخدمية وزيادة المحتوى الصناعي المحلي.
- تفعيل استخدام الجزر الواعدة.
- تطوير مدينة مطار الملك عبدالعزيز بجدة.

02
تنمية الموارد المالية للدولة

03
رفع كفاءة الإنفاق الحكومي

04
تفعيل دور القطاع الخاص

05
تحسين فعالية الأداء الحكومي

- تحسين آليات الحوكمة في الجهات الحكومية.
- إنشاء حساب رقمي موحد لكل مواطن.
- تفعيل المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

06
تنشيط إنتاجية المجتمع

07
بناء الأمن التنموي

- التخطيط لمواجهة المخاطر.
- تفعيل إنفاذ النظام العام للبيئة والإلزام به.

08
مراجعة خيارات السياسات الاقتصادية

إطلاق مبادرات اقتصادية كبرى

تسهم

في تحقيق التنويع الاقتصادي وإيجاد مصادر إضافية للدخل،
وإنتاج سلع وخدمات جديدة في الاقتصاد تشمل:

1-1 بناء رؤية اقتصادية لمكة المكرمة والمدينة المنورة

تركز هذه المبادرة على بناء تصور شامل لمكة المكرمة والمدينة المنورة يقوم على مراجعة منظومة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن لرفع كفاءتها وتحسين جودتها، مع إعادة هيكلة تلك الخدمات وفقا للأسس الاقتصادية السليمة التي تعكس التكلفة الحقيقية للخدمة، وتمكن من الارتقاء بها.

1-2 تطوير قطاع التعدين

يستطيع هذا القطاع عند تفعيل روابطه الأمامية والخلفية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى أن يسهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وفي توسيع وتعميق التنويع الاقتصادي للمملكة.

1-3 إنشاء شركة عقارية حكومية

تهدف هذه المبادرة إلى رفع كفاءة الأصول المملوكة للدولة، من خلال إنشاء شركة عقارية حكومية تحت مظلة صندوق الاستثمارات العامة، لإدارة الأصول العقارية الحكومية وتعظيم عوائدها، وتشمل مسؤولياتها ما يلي:

- تقديم نماذج جديدة لاستغلال المكاتب.
- إدارة الاستثمارات العقارية التابعة للدولة بما يُعظم العائد منها.
- تحسين توزيع مراكز الخدمة الحكومية جغرافيا للتأكد من سهولة الوصول لخدماتها مع تقليل الإنفاق المطلوب في إقامة عقارات جديدة.
- حصر الأراضي والمباني الحكومية.
- دعم الوزارات في وضع خطط لمراجعة أصولها العقارية من أجل تخفيض النفقات وتعزيز العوائد.

1-4 تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي

تعول خطة التنمية العاشرة على قطاع الخدمات للقيام بدور فعال في تحقيق الأهداف التنموية للخطة بصفة عامة، والخدمات اللوجستية بصفة خاصة.

تشمل تلك الخدمات تطوير وتوفير الشحن البحري، ومناولة الحاويات، وخدمات النقل وساحات الشاحنات، بالإضافة إلى تجهيز البنى التحتية، كإنشاء مطارات للشحن الجوي، وربط المدن الصناعية بشبكة خطوط السكك الحديدية وتتبنى الخطة مبادرات تهدف لاستثمار الموقع الجغرافي للمملكة وتحويلها إلى محور لوجستي عالمي، من خلال:

1. دراسة إعداد خطة متكاملة لجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً في المنطقة من خلال الربط بين موانئ البحر الأحمر والخليج العربي وجمهورية مصر بخطوط السكك الحديدية.
2. التنسيق للتعجيل في تنفيذ مشروع الجسر البري بمشاركة القطاع الخاص، ودراسة ربط ذلك بمشروع السكك الحديدية بدول مجلس التعاون الخليجي.
3. بحث تقديم خدمات منافسة ذات قيمة مضافة، مع تطوير مفاهيم مبتكرة للشحن والتخزين، ودراسة تطوير إجراءات الجمارك، وتسهيل الحجز وأنظمة التتبع لتسهيل النقل البري عبر المملكة مع شركات النقل المحلية والدولية.

5-1 تطوير تجمعات صناعية وخدمية وزيادة المحتوى الصناعي المحلي

تتبنى الخطة منهجية شاملة لتطوير التجمعات الصناعية والخدمية وتمكينها من تحويل الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية ليكون لكل تجمع صناعي وخدمي ميزة تنافسية قائمة بذاتها، وتكون محور نمو وتوسع لكل تجمع، ويترافق مع ذلك التوجه زيادة المحتوى المحلي الصناعي في المنتجات الوطنية، مما يعزز من انتشار سلاسل القيمة، وجهود التنويع الاقتصادي ويعظم القيم المضافة بالمملكة خلال الخطة. في سبيل تحقيق ذلك تعمل الخطة على تفعيل استراتيجية وطنية للتجمعات الصناعية والخدمية تتم فيها مراجعة الفرص المتاحة للمملكة في هذا المجال في ضوء مزايا المملكة التنافسية ودراسة جدوى كل منها، بالإضافة إلى تطوير استراتيجية لرفع نسبة المحتوى الصناعي المحلي، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- إعادة تعريف المزايا التنافسية وتحديد مجالات التصنيع في التجمعات الحالية أو التي في طور التطوير لتحديد شخصية لكل مدينة اقتصادية أو صناعية تقوم على ميزة تنافسية محددة، إضافة إلى دعم كل تجمع من تلك التجمعات بمراكز البحوث والتطوير ومراكز تدريب وتعليم للسعوديين خاصة بطبيعة هذا التجمع.
- اتخاذ اللازم لتطوير تجمعات تصنيع الزجاج والسيراميك وألواح الخلايا الشمسية.
- تطوير مبادرات لرفع معدل توطين صناعة الأنظمة الدفاعية.
- وضع معايير تفضيلية لنسب محددة من المحتوى المحلي في سياسة المشتريات الحكومية.
- البحث عن فرص لتطوير مجال الصناعات اللاحقة والتحويلية (تكرير وتصنيع)، ويشمل ذلك النظر إلى قطاع البتروكيماويات، وتطوير سياسة تسعير اللقيم لتحقيق ذلك.

1-6 تفعيل استخدام الجزر الواعدة

تعمل خطة التنمية العاشرة على استثمار موقع المملكة الجغرافي بأعلى قدر من الكفاءة، من خلال تفعيل استخدام واستغلال الجزر الواعدة، ووضع مبادرات وآليات لدراسة واقتراح أفضل استخدام لهذه الجزر سواء من الناحية السياحية أو الصناعية والتعدينية من خلال تحويلها إلى جزر للاستزراع السمكي أو التعدين البحري، وذلك حسب الميزات النسبية التي تتميز بها كل جزيرة.

1-7 تطوير مدينة مطار الملك عبدالعزيز بجدة

تبنت خطة التنمية العاشرة سياسات وإجراءات تعظيم الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية المتاحة، بصورة تكاملية.
وستعمل على إكمال الدراسة اللازمة لتحويل مطار الملك عبدالعزيز بجدة لمدينة اقتصادية ترتكز على تفعيل نشاط المعارض بأنواعها، التجارية والصناعية وغيرها، والمؤتمرات والفعاليات الثقافية والعلمية، وتنمية المنطقة المحيطة بالمطار وتطويرها لتكون ذات ميزة تنافسية للمملكة تعمل على جذب الاستثمارات وتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل مستدامة.

تنمية الموارد المالية للدولة

1-2

تحرص

خطة التنمية العاشرة على مواصلة الإنفاق العام التنموي على برامج التنمية. وتتطلب زيادة الإنفاق العام على برامج التنمية دعماً متواصلاً لميزانية الدولة وتنويع مصادر إيراداتها، لضمان استمرارية تنفيذ مشاريع التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والإقلال من اعتماده على النفط. وتهدف هذه المبادرة إلى الاستفادة من مصادر مالية غير مستغلة، وتنويع الموارد المالية للميزانية، والرفع من مستوى استقرارها من خلال:

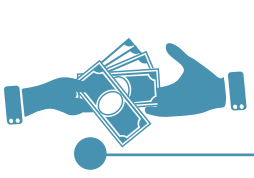

تطبيق ضريبة القيمة المضافة في إطار ما يتم التوافق عليه مع دول مجلس التعاون الخليجي.

إعادة النظر في الرسوم المتعلقة بالعمالة الوافدة، بما يُسهم في تحفيز توظيف العمالة الوطنية ويزيد تنافسيتها مقابل العمالة الوافدة.

تطوير أساليب تحصيل الزكاة وضرائب الدخل على جميع المنشآت والأفراد.

تحسين كفاءة تحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورسوم الخدمات الحكومية.

توسيع القاعدة الضريبية.

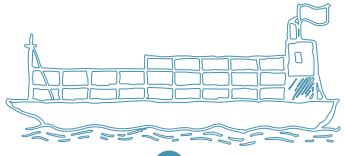

زيادة التعرفة الجمركية على الواردات بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي في حدود المسموح به من قبل منظمة التجارة العالمية.

دراسة وضع أجور ومقابل مالي للخدمات البلدية.

دراسة تحصيل مقابل مالي عن بعض الخدمات الحكومية المجانية.

تطوير سياسة تحصيل مستحقات خدمات علاج الوافدين في المستشفيات الحكومية بالكامل من شركات التأمين.

فرض رسوم على الأراضي البيضاء وتحصيل الزكاة عليها.

رفع كفاءة الإنفاق الحكومي

تولي

خطة التنمية العاشرة اهتمامها برفع كفاءة الإنفاق الحكومي، كونه ينطوي على تعظيم الاستفادة من موارد الدولة ذات الاعتماد الكثيف على مورد النفط الناضب، الأمر الذي يضمن التوجيه السليم والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، ويُحقق مبدأ استدامة التنمية. وتتبنى الخطة في سبيل تحقيق ذلك العديد من المبادرات، من أهمها:

1-3

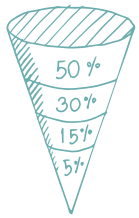

ترشيد النفقات التشغيلية بالاعتماد على رفع إنتاجية النفقات، وذلك بتقليص مصادر الهدر من خلال وضع برنامج حكومي لتبادل المصادر غير المستغلة، وتطوير شبكة لوجستية لتوفير الموارد الحكومية وتوزيعها بين الجهات، وإنشاء أكاديمية لجمع ونشر المعرفة عن الإدارة اللوجستية في أجهزة الدولة، والبحث عن فرص لخصخصة المهام غير الأساسية في الأجهزة الحكومية.

2-3

ترشيد الإنفاق على مشاريع البنية التحتية دون الإخلال بالأهداف التنموية، ويتطلب ذلك: دراسة إنشاء هيئة البنية التحتية، ومراجعة المشاريع المعتمدة وتحديد أولوية تنفيذها وفق الأهداف العامة والقطاعية، بما في ذلك المشاريع غير العاجلة، والمتداخلة، وغير المتوافقة مع الأهداف الوطنية، ووضع خطط للتعامل مع تلك المشاريع.

3-3

رفع كفاءة الأداء الحكومي من خلال وضع إجراءات تعمل على رفع كفاءة الموظفين، وخاصة في قطاعي التعليم والصحة.

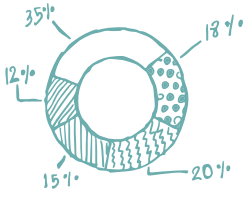

4-3

رفع كفاءة منظومة الدعم الحكومي، وإعادة هيكلتها لإرساء مبدأ الاستهداف المباشر، بدلاً عن الاستهداف العام والدعم العيني، وذلك لضمان وصول الدعم لمستحقيه من المواطنين دون غيرهم من خلال مراجعة الأسعار الحالية للطاقة، وتحويل دعم مباشر للأُسر محدودة الدخل عبر الحساب الموحد للدعم، وتحفيز الصناعات التي تستثمر في الطاقة، وتبني البرامج اللازمة لترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وتوعية المجتمع بحجم الإعانات الحالية عبر الفواتير، ومنها فواتير الكهرباء والماء.

تفعيل دور القطاع الخاص

تواصل

خطة التنمية العاشرة اهتمامها بزيادة وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وخاصة في رفع معدل نمو الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة إنتاج السلع، ووضع السياسات والبرامج الملائمة لتعزيز إسهامه في فعاليات النشاط الاقتصادي، ويبلور الهدف العام التاسع لخطة التنمية العاشرة هذا الاهتمام، حيث نص على «زيادة إسهامات القطاع الخاص، ورفع إنتاجيته لتحقيق الأهداف التنموية». وتتبنى الخطة عدداً من المبادرات المحفزة والدافعة لتحقيق هذا الهدف بأعلى قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، من خلال:

1-4 تطوير آليات الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بما يُسهم في تفعيل وتحفيز دور القطاع ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي، بحيث تشمل آليات تطوير الائتمان الممنوح للنشاطات ذات القيمة المضافة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وآليات إنشاء السجلات الائتمانية للمنشآت، وآليات السداد ومراجعة سوق الائتمان، وإطلاق برامج ضمانات القروض لدعم المصارف، وتشجيع زيادة برامج القروض، وفتح باب الترخيص لمزيد من فروع البنوك العالمية للعمل في المملكة.

2-4 إطلاق صناديق وشركات استثمارية (رأس المال الجريء)، لدعم الاستثمار في البحث العلمي ودعم الشركات الناشئة، مع العمل على تبني ضمان نسبة من رأس المال الجريء ضد المخاطر، وتوفير التدريب للعاملين في ذلك المجال، ودعم تطبيق الممارسات المهنية العالمية.

3-4 تنشيط سوق المال ودعم استقراره من خلال تبني عدد من الإجراءات الفعالة التي من أهمها: تفعيل نظام الصكوك، وإنشاء سوق معاملات ثانوية، ودعم وتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التسجيل في سوق المال، ودعم سوق الصناديق الاستثمارية المشتركة، وجذب الشركات الاستثمارية.

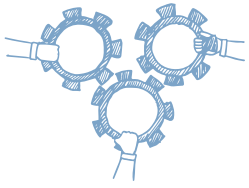

4-4 تحفيز منشآت القطاع الخاص للتحول لشركات مساهمة باقتراح سياسات وتشريعات ومبادرات مناسبة، مثل: حزم الحوافز والمزايا النسبية التي تمنح للشركات المساهمة العامة مقارنة بغيرها من منشآت القطاع الخاص.

5-4 قيام الهيئة العامة للاستثمار باستقطاب مزيد من رأس المال الأجنبي عبر استراتيجية تسويقية خلّاقة وفعّالة، مع مراجعة جميع الأُطر التنظيمية والسياسات والإجراءات لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

تحسين فعالية الأداء الحكومي

يمثل

تحسين وزيادة فعالية الأداء الحكومي أولوية رئيسة تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً مع توسع نشاطات القطاع الحكومي خلال العقود الأخيرة نتيجة لتنفيذ المشروعات التنموية الكبرى، خاصة في مجال البنية التحتية، وإقامة المدن والمناطق الصناعية، وذلك لتحويل الموارد الناضبة إلى رأس مال متجدد يُسهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن أجل تحقيق ذلك تتبنى خطة التنمية العاشرة المبادرات التالية:

5-1 تحسين آليات الحوكمة في الجهات الحكومية

تركز هذه المبادرة على ما يلي:

إجراء دراسة مفصلة لإيضاح أدوار ومسؤوليات الجهات الحكومية وإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التوجهات والرؤى المستقبلية للدولة، وبما يضمن تحسين مستويات الشفافية والإفصاح، وتقليص التداخل في أعمالها، وتحسين معايير الحوكمة بشكل عام، والرفع بتوصيات محددة لإعادة الهيكلة ولربط مرجعية الهيئات إما بالوزراء أو برئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

تحديد أدوار وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط في إعداد ومتابعة الخطط مع باقي الوزارات والجهات الحكومية، ومع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

دراسة ملاءمة إنشاء هيئات ومجالس جديدة لتفعيل خطط التنمية وترشيد الإنفاق، مثل: هيئة البنية التحتية، هيئة التنمية المناطقية، الهيئة الوطنية للعقار، الهيئة الوطنية للتعدين، مجلس الخصخصة، ومجلس الحماية الاجتماعية.

5-2 إنشاء حساب رقمي موحد لكل مواطن

يتم العمل على إنشاء حساب رقمي لكل مواطن أو وافد أو منشأة، وربط البيانات الإلكترونية لهؤلاء مع كل الجهات ذات العلاقة، الحكومية أو الخاصة، وكذلك استثمار التجهيز المتكامل للبنية المعلوماتية والرقمية التي سيوفرها هذا الربط في تحسين أداء المبادرات الحكومية والخاصة القائمة، وفي إطلاق مبادرات جديدة خلاقة لتحسين إنتاجية وفعالية مكونات المجتمع الاقتصادية والمعرفية.

5-3 تفعيل المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

تركز هذه المبادرة على تفعيل خطة (آفاق)، وذلك لرفع نسبة خريجي الكليات التقنية مقارنة بخريجي الجامعات، وتفعيل برامج التدريب على رأس العمل، ويشمل ذلك دراسة قصر المكافآت الجامعية على طلاب الدراسات العلمية والتقنية، وكذلك تفعيل وتطوير أدوات أخرى لتحقيق ذلك.

تنشيط إنتاجية المجتمع

تسعى

خطة التنمية العاشرة إلى حفز الطاقات الكامنة في المجتمع المدني، وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وذلك من خلال:

1-6 بناء الشخصية والهوية الوطنية من خلال برامج الخدمة الاجتماعية الإلزامية والتطوعية، وبحث إعادة إطلاق برنامج التدريب العسكري المهني.

2-6 إطلاق برنامج الأُسرة المعرفية لتحديد مفهومها وتفعيل دورها كنواة أساسية في منظومة المجتمع المعرفي، وإشراك الأُسرة في العملية التربوية التعليمية، وسد الفجوة بين الأُسرة والتعليم.

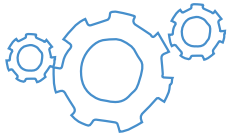

3-6 إطلاق مبادرات لتحسين الإنتاجية في كلٍ من القطاعين الخاص والعام، وكذلك الرفع بخطة تهدف إلى تقليص الفجوة بين نظامي العمل والخدمة المدنية، ووضع أنظمة وسياسات لسد الفجوة بين مزايا القطاع العام التي تدفع الباحثين عن العمل إلى تفضيله مقارنة بالقطاع الخاص.

4-6 تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأوقاف الخيرية، ويشمل ذلك وضع أنظمة لحوكمة ورقابة العمليات الداخلية للمؤسسات غير الحكومية، وتوجيه مؤسسات المجتمع المدني للإنفاق في مجالات التنمية، وكذلك مراجعة وتطوير أنظمة وسياسات ولوائح نظام الأوقاف، ودراسة جدوى إنشاء هيئة لنظام الأوقاف.

بناء الأمن التنموي

تبنت

الخطة عدداً من المبادرات التي تواكب حرص
المملكة على إرساء قواعد بناء الأمن التنموي
الشامل، وتحقيق مبدأ التنمية المستدامة، ومنها:

7-1 التخطيط لمواجهة المخاطر

تهدف هذه المبادرة إلى التحوط من المخاطر المتوقع حدوثها، مع الحفاظ على موارد المملكة ورخائها، وذلك من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة باتخاذ ما يلزم لمتابعة وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات واستراتيجيات لمقاومة مخاطر انقطاع الإمدادات في مصادر المياه والطاقة والغذاء والدواء، والمستلزمات الصحية والأمنية، وأنظمة الحاسب الآلي ومراكز المعلومات. ويشمل ذلك اقتراح السياسات الضرورية، والاستثمار المطلوب في مشاريع البنية التحتية والبحث العلمي والبرامج التوعوية ذات العلاقة.

7-2 تفعيل إنفاذ النظام العام للبيئة والإلزام به

تهدف هذه المبادرة إلى حماية موارد المملكة البيئية وتحسينها لأجيال المستقبل، وتخفيض النفقات التشغيلية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تفعيل الرقابة البيئية، وذلك بدراسة التداخلات في اختصاصات الجهات المختلفة، واقتراح حوكمة دقيقة واضحة لضمان تفعيل إنفاذ نظام البيئة واقتراح الآليات التنفيذية لذلك، وكذلك اقتراح زيادات في الغرامات المالية القائمة للمخالفات البيئية، واقتراح غرامات جديدة لمخالفات لم ينص عليها النظام إذا لزم الأمر، للتأكد من التزام المنشآت والأفراد باشتراطات الحفاظ على البيئة، وتفعيل الرقابة البيئية وتحسين البيئة.

مراجعة خيارات السياسات الاقتصادية

وُعي

عند إعداد خطة التنمية العاشرة مراجعة خيارات السياسات الاقتصادية لاختيار أفضل البدائل التي تُحقق الأهداف التنموية للخطة، وترفع من كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة. نظرا للتطورات العالمية المتلاحقة من أزمات عالمية وتقلبات حادة في الأسواق العالمية.

حرصت الخطة على إقرار مبدأ مراجعتها - كلما تطلب الأمر ذلك - لضمان ملاءمة السياسات وآليات تنفيذها لتحقيق الأهداف وضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على الإنجازات والمكتسبات والموارد الاقتصادية, وما يتضمنه ذلك من اقتراح السياسات اللازمة لتطوير إدارة واستثمار الاحتياطيات المالية للدولة، ومراجعة السياسات خاصة المالية والنقدية والنفطية، ومواصلة تحديد آثارها المباشرة وغير المباشرة على القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة على المديين القصير والطويل.

الأهداف العامة
لخطة التنمية العاشرة

01
القيم والهوية

التنمية البشرية والاجتماعية

10 جودة الحياة
11 الموارد البشرية
12 قدرات الشباب
13 تمكين المرأة
14 الأمان الاجتماعي
15 فرص العمل
16 السكن الملائم
17 الرعاية الصحية
18 الثقافة والإعلام

التنمية الاقتصادية

02 التنويع
03 المعرفة
04 التنافسية
05 الإنتاجية
06 الموارد الطبيعية
07 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
08 الاستقرار المالي والنقدي
09 القطاع الخاص

التنمية الاجتماعية والمؤسسية

19 الإصلاح المؤسسي
20 جودة المشاريع
21 كفاءة الخدمات
22 تنمية متوازنة
23 المساءلة والشفافية
24 التكامل الاقتصادي

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

القيم والهوية

المحافظة على القيم والتعاليم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.

01

ترسّخ

خطة التنمية العاشرة

ثنائية القيم والهوية التي تقوم على تعاليم الإسلام الوسطية ومفهوم المواطنة والانتماء، عبر سياسات تنطلق أولاً من الاستمرار في العناية بكتاب الله، وتعزيز جهود الدعوة، بما يؤكد دور المملكة ومكانتها في هذا السياق، مع تعزيز الأمن الوطني الشامل، وغرس قيم المواطنة والوسطية والحوار ومبادئ العدل والمساواة وحقوق الإنسان في ضوء التعاليم الإسلامية.

رؤيتنا المستقبلية

قيم راسخة مستمدة من شرع الله، ذات بعد وسطي قائم على روح التناصح والتسامح والحوار، وهوية وطنية معززة بالانتماء تعكس الدور الريادي للملكة.

تشجع

الخطة مؤسسات الخدمات الدينية

على رفع كفاءتها وفعاليتها وفق منهج الوسطية والاعتدال، لكي تُسهم في بناء مجتمع متمسك بشرع الله والقيم والأخلاق الفاضلة، وتسود فيه روح التسامح، والتراحم، والتناصح، والثقة المتبادلة، والمنافسة في العمل الخيري والتطوعي.

المحافظة على القيم والتعاليم الإسلامية، وترسيخ هوية المملكة:

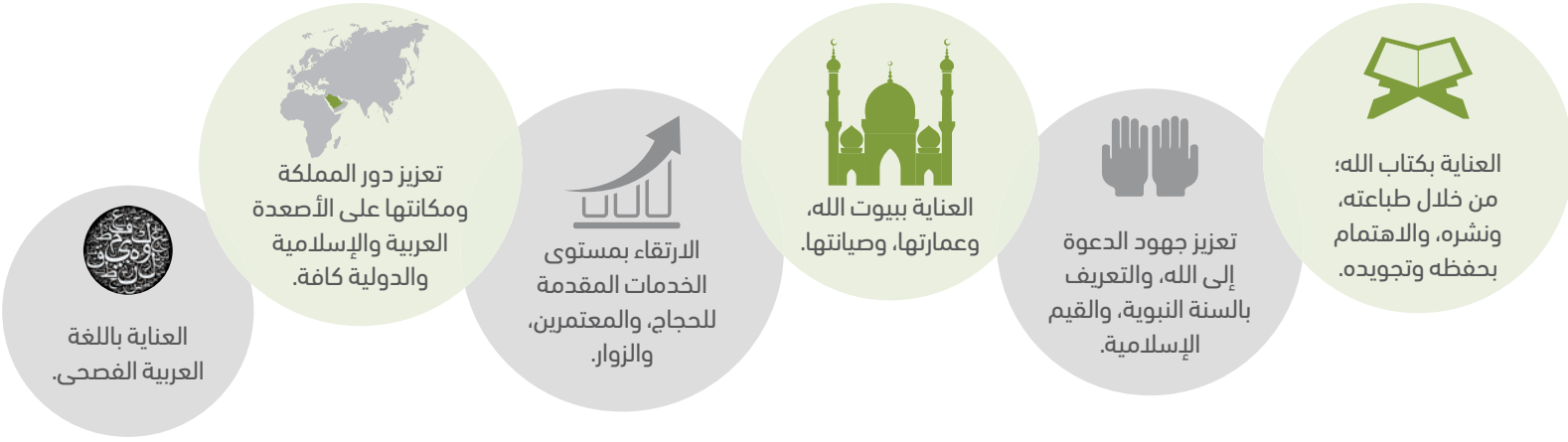

تعزيز الوحدة الوطنية:

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

التنويع

تعميق التنويع الاقتصادي بأبعاده المختلفة

التنويع الاقتصادي

هو عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي.

تولي

خطة التنمية العاشرة

أهمية بالغة للتنويع الاقتصادي للإنتاج ومصادر الدخل والصادرات السلعية من خلال توفير بيئة محفزة وداعمة له، عبر أنظمة وتشريعات تكفل تحقيقه، وإستراتيجة تعزز ما تم إنجازه في الخطط السابقة، كما تعمل على الوصول إلى معدلات مرتفعة من التراكم الرأسمالي الحكومي والخاص في الأصول الإنتاجية؛ وتحويل الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية؛ وتنمية رأس المال البشري وتطويره، وتعزيز البعد المعرفي والتقني للاقتصاد الوطني.

رؤيتنا المستقبلية

اقتصاد متنوع قطاعياً ومناطقياً يقوده القطاع الخاص، ويعتمد على استخدام تقنيات الإنتاج المتطورة.

تتبنى

الخطة في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي

منظومة متكاملة من الأهداف العامة والمحددة، وحزماً من السياسات والبرامج والمشروعات الطموحة.

سياسات تحقيق هدف التنويع الاقتصادي

رفع معدلات استثمار الثروات المعدنية، وتنويع أنشطتها، **وتشجيع التوسع** في إنتاج المواد الخام التعدينية، ومعالجتها، وتصنيعها محلياً.

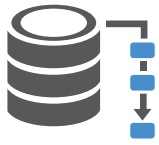

تطوير الأنشطة **الإنتاجية والخدمية** ذات الروابط القوية مع صناعات النفط والغاز، والصناعات الأساسية والنهائية المعتمدة عليها.

تطوير قطاع الخدمات، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، **مع التركيز على** الخدمات المالية والسياحية، وخدمات النقل، وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، والخدمات الهندسية.

تنويع الأنشطة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية، مع التركيز على الأنشطة ذات **الإنتاجية العالية** والميزات التنافسية الواعدة.

تنمية الإنتاج **الزراعي** ذي الاستهلاك المحدود للمياه، وتنمية نشاط صيد **الأسماك**.

الاستفادة من الميزات النسبية للمناطق في تعزيز **التنويع المكاني** للأنشطة الاقتصادية، مع التوسع في إنشاء مناطق صناعية وحاضنات للأعمال وللتقنية؛ لتحسين استغلال تلك الميزات.

تنمية الصادرات **غير النفطية**، وزيادة مساهمتها في إجمالي قيمة الصادرات.

تحفيز **الشراكات الإستراتيجية** المحلية والأجنبية؛ لتنفيذ مشروعات استثمارية تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

الاستثمار في مشروعات تنويع **مصادر الطاقة**.

توسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الصناعي، خاصة في المجالات التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للصناعة.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

نمو قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بمعدل يبلغ نحو (8 %) في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية العاشرة.

%8

%7.9

• زيادة إجمالي القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط مقداره نحو (7.9 %)، لترتفع حصتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1432/31هـ (2010) من نحو (59.7 %) عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو **(66 %)** عام 1441/40هـ (2019).

• تحقيق الصادرات السلعية غير النفطية معدل نمو سنوي قدره (8.9 %) خلال خطة التنمية العاشرة.

%8.9

%51.5

زيادة حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1432/31هـ (2010) من نحو (45.7 %) عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو **(51.5 %)** عام 1441/40هـ (2019).

%6.8

نمو قطاع التعدين غير النفطي والمحاجر بمعدل يبلغ نحو (6.8 %) في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية العاشرة.

زيادة الإيرادات العامة غير النفطية بمعدل نمو سنوي مقداره (11.15 %) خلال خطة التنمية العاشرة.

%11.15

%2

الاستمرار في زيادة التمويل للبحث والتطوير والابتكار وفق ما أقرته «السياسة الوطنية للعلوم والتقنية» للوصول إلى مستوى (2 %) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 1447/46هـ (2025).

شرائح وقطاعات مشاركة

التجارة | الصناعة | الزراعة | النقل | السياحة | الاتصالات

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

المعرفة

التحول نحو الاقتصاد القائم
على المعرفة ومجتمع المعرفة.

03

الاقتصاد القائم على المعرفة
هو "الاقتصاد الذي تعدّ فيه المعرفة المحدّد الرئيسي للإنتاجية والنموّ الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلّم في تحقيق أداء اقتصادي متميّز"

تشجع

خطة التنمية العاشرة

الدراسات والبحوث التطبيقية الداعمة للمعرفة والابتكار في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التقنيات الجديدة، ورفع المحتوى المعرفي في الصناعات التقليدية، بما يمكن من التحول إلى مجتمع قائم على نقل المعرفة وتراكمها ونشرها ثم إنتاجها واستثمارها وإدارتها في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

بحلول

عام 2030 نأمل أن تصبح المملكة مجتمعاً معرفياً في ظل اقتصاد قائم على المعرفة مزدهر متنوع المصادر والإمكانات، تقوده القدرات البشرية المنتجة والقطاع الخاص، ويوفر مستوى معيشياً مرتفعاً، ونوعية حياة كريمة، وتتبوأ مكانة مرموقة، كدولة رائدة إقليمياً ودولياً.

تعزيز

التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة

عبر بناء منظومة للبحث والتطوير، هو أحد أهم أهداف الخطة إضافة إلى تبنّي أهداف وطنية عامة، وسياسات محددة، لنشر ثقافة الاقتصاد القائم على المعرفة، والتوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات بما يخدم مختلف القطاعات.

سياسات تحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

نسبة الوصول بمساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار من مجمل الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار مع نهاية خطة التنمية العاشرة

مضاعفة

معدلات الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال.

تطوير

المواصفات والمعايير في جميع المجالات، وخاصة مواصفات السلع والخدمات المعرفية، لتغطي أهم الواردات والمنتجات والخدمات الرئيسة

زيادة

عدد ساعات تعليم العلوم والرياضيات والتقنية في المنظومة التعليمية.

نسبة ٌتمويل البحث والتطوير والابتكار التي يستهدف بلوغها على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية خطة التنمية العاشرة

إجراء

مسح لقياس المستوى (المحتوى) المعرفي في فعاليات الإنتاج والخدمات الأساسية في المملكة، وذلك لمرة واحدة خلال خطة التنمية العاشرة

إنشاء

شركات كبرى، إنتاجية وخدمية، وشركات ناشئة وحاضنات تقنية في مجالات مثل: الصناعات القائمة على التقنيات الجديدة.

تنفيذ

الأهداف المحددة في مبادرة الملك عبدالله لنشر خدمات النطاق العريض – استراتيجية المملكة لنشر خدمات النطاق العريض المعدة عام 1433ه (2012).

النسبة المستهدفة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في خدمات التعليم من رياض الأطفال إلى التعليم الجامعي

شرائح وقطاعات مشاركة

التعليم | التدريب | الاتصالات | التقنية | القطاع الخاص

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

التنافسية

توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني،
وتعزيز نموه، واستقراره، وقدراته التنافسية.

01

تحسّن

خطة التنمية العاشرة

البيئة الاستثمارية في المملكة، وتعمل على زيادة الفرص المتاحة أمام المستثمرين وتنويعها، وتطوير آليات تمويل المشروعات الاستثمارية التي تسهم في نقل وتوطين التقنية، وتدعم الأنشطة الاقتصادية وتقوي روابطها وتكاملها، لرفع تنافسية المملكة دولياً في جذب الاستثمارات.

رؤيتنا المستقبلية

زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، مع اعتماد الاستثمار والإنتاج للتصدير كتوجه مستقبلي، والعمل على فتح الأسواق أمام منتجات المملكة.

الارتقاء

بتنافسية الاقتصاد الوطني

أحد أهم توجهاتنا التنموية، لما له من دور فاعل في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتحقيق زيادات مستمرة ومستدامة في الإنتاج والدخول الحقيقية للمواطنين يتواصل من خلالها تحقيق التحسن المستهدف في مستويات المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين.

سياسات تحقيق هدف التنافسية

استيعاب رأس المال

01 وضع استراتيجية وطنية للاستثمار المحلي والأجنبي؛ تحقق البيئة المواتية والجاذبة.

02 زيادة الأموال المخصصة لمشروعات البنية التحتية، وتوجيهها نحو الإسهام في فك الاختناقات عن الأنشطة القطاعية للاقتصاد.

03 إنشاء صناديق لرأس المال الجريء؛ لدعم الاستثمار في المشروعات الاستراتيجية الناشئة.

04 العمل على جذب رؤوس الأموال المهاجرة، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية.

استيعاب السوق، وتنظيمها

01 تفعيل تطبيق أنظمة المشتريات الحكومية، وتطويرها؛ لتساهم في دعم المنتجات المحلية.

02 استكمال تنفيذ استراتيجية التخصيص؛ وفقاً لبرنامج زمني محدد.

03 تفعيل دور المدن الاقتصادية والصناعية في جذب الاستثمارات، وتوطين التقنية.

04 تطوير أنظمة سوق الأسهم، ورفع كفاءته؛ لجذب المدخرات الوطنية، وتحويلها لإنشاء شركات جديدة، والحد من المضاربة.

استيعاب التقنية

01 توجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو القطاعات ذات المحتوى التقني والقيمة المضافة العالية، وتحفيز الإبداع والابتكار.

02 الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

01

رفع نسبة إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير إلى (38%) بنهاية الخطة.

02

إقامة ثلاث مناطق صناعية مخصصة للتصدير وإعادة التصدير.

03

تحسين ترتيب المملكة بمرتبتين في مؤشر التنافسية العالمي وبثلاث مراتب في مؤشر ممارسة الأعمال، وذلك بنهاية الخطة العاشرة.

04

رفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي واردات المملكة إلى نحو (53.2%) بنهاية الخطة.

05

زيادة إسهامات القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى (12.2%).

شرائح وقطاعات مشاركة

الاقتصاد والتخطيط | التجارة | الصناعة | الاستثمار | القطاع الخاص

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

الإنتاجية

رفع مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني

05

الإنتاجية

هي "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل".

تستهدف

خطة التنمية العاشرة

تنمية القدرات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الوطني لتمكين منشآت الأعمال من توليد قيم اقتصادية بصفة متنامية ومستدامة والمحافظة من خلال ذلك على مستويات معيشية مرتفعة للمواطنين. وكذلك العمل على الارتقاء بالإنتاجية الكلية والجزئية لعناصر الإنتاج.

اقتصاد وطني يتمتع بقدرات تنافسية عالية ترتكز على الارتقاء المستمر بالإنتاجية وتحسين جودة المنتجات، اعتماداً على التطوير النوعي لقوة العمل الوطنية، ورفع معدلات الاستثمار، والتوسع في استخدام تقنيات الإنتاج المتطورة وأساليب الإدارة الحديثة.

يتطلب

تحقيق التنافسية والإنتاجية واستدامتها

بذل جهود مكثفة ومتواصلة لإرساء الدعائم والمقومات لإطار اقتصادي كلي داعم ومحفز لأنشطة الأعمال، وتبني طيف واسع من السياسات والبرامج والإجراءات التي تستهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصاد.

سياسات تحقيق هدف الإنتاجية

إنتاجية الموارد البشرية (العمالة)

01 تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم والتدريب.

02 الارتقاء بمهارة العمالة، وتنمية قدراتها الإنتاجية، مع بناء أخلاقيات عمل إيجابية، وتمكينها من التعامل بكفاءة مع التطورات التقنية.

03 تطوير آليات سوق العمل وأنظمته، وسياسة الأجور؛ بما ييسر تنقل العمالة بين الشركات والمؤسسات، وما بين القطاعين الخاص والعام.

04 مراجعة سياسات استقدام العمالة الوافدة بما يخدم أغراض خطة التنمية، ويضمن تكاملها مع العمالة الوطنية من حيث الكم والكيف.

إنتاجية رأس المال

01

دعم تحول الشركات والصناعات من كثافة العمالة غير الماهرة إلى كثافة رأس المال، والتقنية المتقدمة، وقوى العمل الماهرة، وتوفير البيئة المحفزة لذلك.

02

تسهيل إجراءات تأسيس الشركات ودخولها السوق، وتطوير أنظمة الإفلاس وتصفية الشركات المتعثرة؛ بما يضمن انتظام هذه العمليات، وسلاستها، وحفظ حقوق الممولين.

الإنتاجية الكلية

01 تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج سلع وخدمات ذات محتوى معرفي مرتفع، وأن تعتمد على العمالة الوطنية.

02 تشجيع قيام شركات يتوفر فيها اقتصاد الحجم؛ قادرة على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، والاستفادة من تقنية الاتصالات والمعلومات.

03 رفع كفاءة السلطات القضائية والعدلية وقدراتها؛ بما يكفل سرعة فض المنازعات، وتطبيق الأحكام، والتزام العقود والاتفاقات المبرمة.

04 تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاندماج؛ بهدف زيادة كفاءتها وتنافسيتها (محلياً، وخارجياً).

05 تعزيز المنافسة في الأنشطة الاقتصادية كافة؛ من خلال رفع كفاءة أجهزة التنظيم، والإشراف، وتطوير قدراتها، ودعم استقلاليتها.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

زيادة في إنتاجية العامل في الاقتصاد الوطني خلال الخطة.

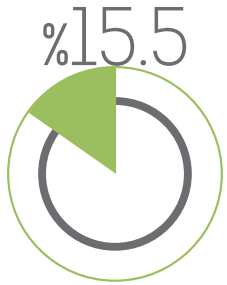

نسبة مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل بنهاية الخطة.

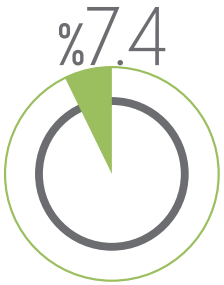

معدل زيادة أعداد الملتحقين في الكليات التقنية والمعاهد الصناعية سنوياً.

نسبة ارتفاع الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالي في مجال الهندسة والصناعات الإنتاجية بنهاية الخطة.

3 مناطق صناعية جديدة مخصصة للتصدير وإعادة التصدير.

• تحسين ترتيب المملكة بمرتبتين في مؤشر التنافسية العالمي وبثلاث مراتب في مؤشر ممارسة الأعمال وذلك بنهاية الخطة العاشرة.

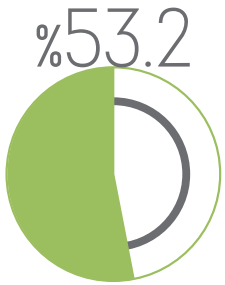

نسبة ارتفاع الصادرات غير النفطية إلى إجمالي واردات المملكة بنهاية الخطة.

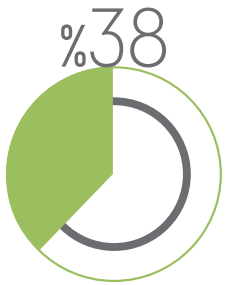

نسبة ارتفاع إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بنهاية الخطة.

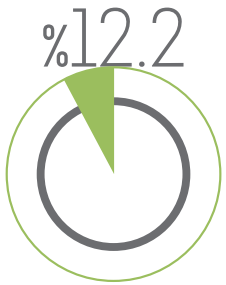

نسبة زيادة إسهامات القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .

شرائح وقطاعات مشاركة

العمل | التجارة | الصناعة | التدريب

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

الموارد الطبيعية

رفع القيمة المضافة للموارد الطبيعية في الاقتصاد الوطني، وتنويع
مصادرها، وضمان استدامتها، وحماية البيئة، والمحافظة على الحياة الفطرية

06

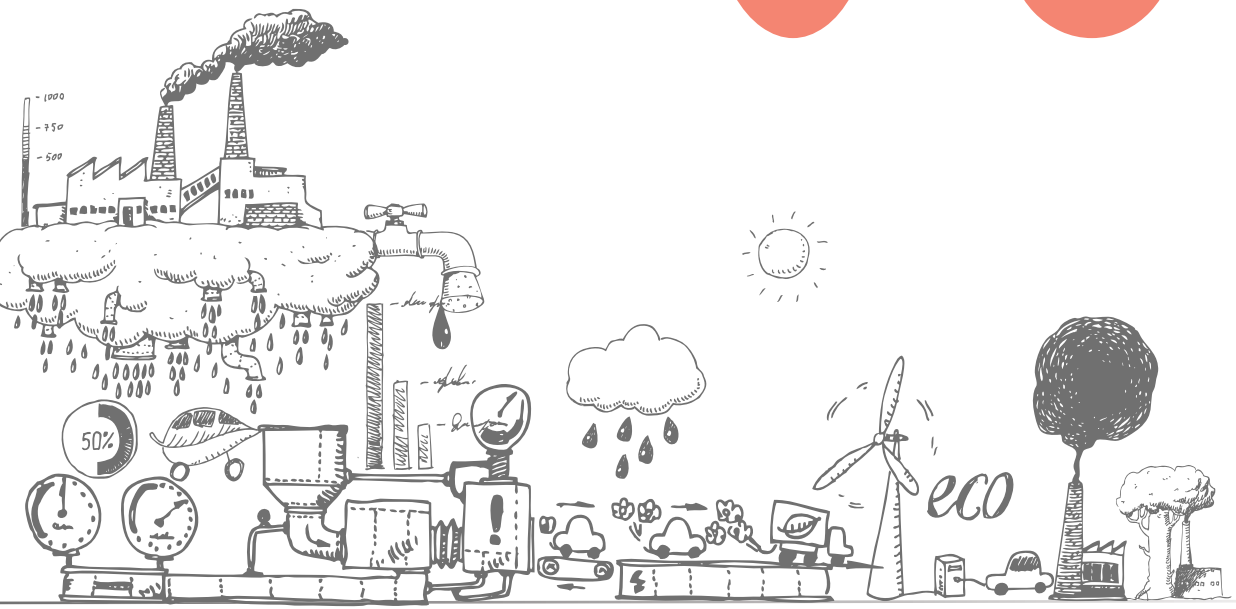

توازن

خطة التنمية العاشرة

بين التوسع في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز، والعناية بالبعد البيئي؛ بما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مستوى الاحتياطي من الغاز الطبيعي، خاصة الغاز غير المرافق للنفط، واستمرار قيام المملكة بدورها المحوري في تغطية الطلب العالمي على النفط، مع حماية البيئة والحد من مخاطر التغيرات المناخية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة.

رؤيتنا المستقبلية

صناعة نفطية عالية الكفاءة، قابلة للاستدامة، داعمة للاقتصاد الوطني، ومتسقة مع الممارسات والمقاييس العالمية، ضمن منظومة بيئية مزدهرة، توفر حياة صحية آمنة، وتحقق التوازن بين استهلاك الموارد الطبيعية وبين تحقيق الأهداف التنموية، بما يضمن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

أحد

أهم أهداف الخطة

تنمية قطاع النفط والغاز الطبيعي الذي يؤثر بشكل مباشر على مختلف القطاعات الرئيسة، وخاصة قطاعات الكهرباء والماء، والنقل، والزراعة، فضلاً عن تكامله مع القطاع الصناعي، مع الاستمرار في مواجهة القضايا البيئية الناجمة عن النمو المتسارع للاقتصاد الوطني

سياسات تحقيق هدف الموارد الطبيعية

الموارد البترولية، والمعدنية

01 تعظيم القيمة المضافة للموارد الهيدروكربونية (البترول، والغاز) في جميع الاستخدامات والأنشطة الإنتاجية.

02 تعزيز آليات المحافظة على الثروة البترولية، وترشيد استخدامها؛ بما في ذلك وضع وتطبيق معايير الإنتاج المبرمج من الحقول الهيدروكربونية، وكفاءة استهلاك الطاقة للقطاعات، والأنشطة ذات العلاقة كافة.

03 تطوير استخدام مصادر الطاقة المتجددة لأغراض إنتاج الكهرباء وتحلية المياه المالحة، والإسراع في اعتماد التنظيمات والآليات اللازمة لذلك.

04 تحفيز الصناعات التحويلية المعتمدة على المواد الخام الهيدروكربونية والتعدينية.

الموارد المائية

05 الإسراع في اعتماد الإستراتيجية الوطنية للمياه، وتنفيذ خطتها الشاملة.

06 التوسع في إعادة استخدام المياه المعالجة لأغراض الزراعة.

07 تعزيز آليات ترشيد استهلاك المياه، وتقليص خسائر عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع، ووضع وتطبيق معايير كفاءة استخدام المياه لكافة الأنشطة والاستخدامات.

08 حماية الموارد المائية غير المتجددة، وضمان توفرها على المدى البعيد؛ لتلبية الاحتياجات الضرورية

09 تعزيز موارد المياه المتجددة؛ من خلال دراسة الإمكانات المتاحة، وإيجاد قدرات تخزينية سطحية وجوفية إضافية.

10 تطوير صناعة تحلية مياه متكاملة تلائم استخدام الطاقة المتجددة؛ تدعمها مراكز أبحاث متقدمة.

استدامة الموارد

11 مراجعة منظومة الحوافز التي توفرها الدولة؛ لضمان انسجامها مع هدف المحافظة على الموارد الطبيعية، والحد من هدرها، وحماية البيئة من التلوث.

12 التوسع في تطبيق مبادئ ومعايير التنمية المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية.

13 دراسة جدوى استخدام المخلفات الصلبة في توليد الطاقة الحرارية، والكهربائية، وتحلية المياه.

حماية البيئة

14 تطوير نظم حماية البيئة من التلوث، وتعزيز آلياتها؛ لغرض تحسين مستوى إدارة النفايات، وتقليص حجم النفايات، ورفع معدلات تدويرها، والتخلص الآمن منها.

15 تحسين صحة البيئة، من خلال تخفيض الانبعاثات الملوثة للهواء من مصادر النقل المختلفة، والمصانع، وغيرها من المرافق.

16 حماية البيئة الطبيعية والحياة الفطرية، وتطوير المحميات وتوسعتها، وتعزيز آليات حماية الأراضي من التصحر والرعي الجائر، والمياه الساحلية والإقليمية من التلوث، والمحافظة على التنوع الأحيائي.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

1
%2.5
انخفاض في متوسط تكلفة إنتاج كل من برميل النفط والمتر المكعب من الغاز الطبيعي غير المصاحب سنويا.

2
زيادة الاحتياطي من النفط ورفع معدل احتياطي الغاز بنحو
%0.2
سنوياً

3
المحافظة على نسبة عامل قدرة التكرير عند مستوى
%92.6

4
دعم قيام شركات وطنية في مجال صناعة المواد والمستلزمات النفطية وأخرى في مجال الاستشارات والخدمات الهندسية.

5
زيادة قدرات تكرير النفط المحلية بمعدل
%7.6
سنوياً

6
خفض معدل استهلاك الوحدات الحرارية لمستوى الاستهلاك العالمي

7
إعداد دراسة متكاملة حول هيكل أسعار الطاقة.

8
دعم مراكز التدريب القائمة وزيادة طاقتها الاستيعابية بنحو (10%) سنوياً.

9
إعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية لاستغلال كل من الطاقة الشمسية والرياح في المملكة.

10
تنفيذ برنامج لترويج الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة والمخلفات البترولية.

11
إعداد دراسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التوجهات العالمية وكيفية الاستفادة العملية من آليات الاتجار بالانبعاثات الكربونية.

حماية البيئة عبر:

- إنشاء (65) محطة قياس عناصر ملوثات الهواء ورصد حالة الطقس.
- توريد (7) محطات متنقلة.
- إنشاء (4) نظم لتجميع البيانات من المحطات بمناطق الجوف وتبوك والباحة.
- إنشاء نظامين لتجميع البيانات من المحطات بمنطقتي مكة والمدينة.
- تنفيذ (5) محطات عمل لتحليل معلومات الرادارات.
- تنفيذ (8) رادارات جديدة لتوسعة التغطية الرادارية لمداخل الطقس القادم للمملكة ومناطق الطقس النشط.
- إنشاء (25) محطة رصد سطحي آلي لقياس عناصر الرصد السطحي.
- تطوير نظم الرصد السطحي في (13) مطاراً خلال سنوات الخطة.
- إنشاء المركز العالمي للمعلومات والمركز الإقليمي للمناخ، حيث سيتم تنفيذ (6) منصات عمل معلومات، وتنفيذ (12) خادماً آلياً مكرساً و(12) محطة عمل، ونظام أرشفة سعة (36) تيرابايت.
- توريد (10) محطات رصد بحرية ثابتة وتركيبها خلال سنوات الخطة.
- زيادة مساحة المناطق المحمية بنسبة (5.02 %) من مساحة المملكة.

شرائح وقطاعات مشاركة: الثروة المعدنية، حماية البيئة

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة،
وزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، وتوطين العمالة.

07

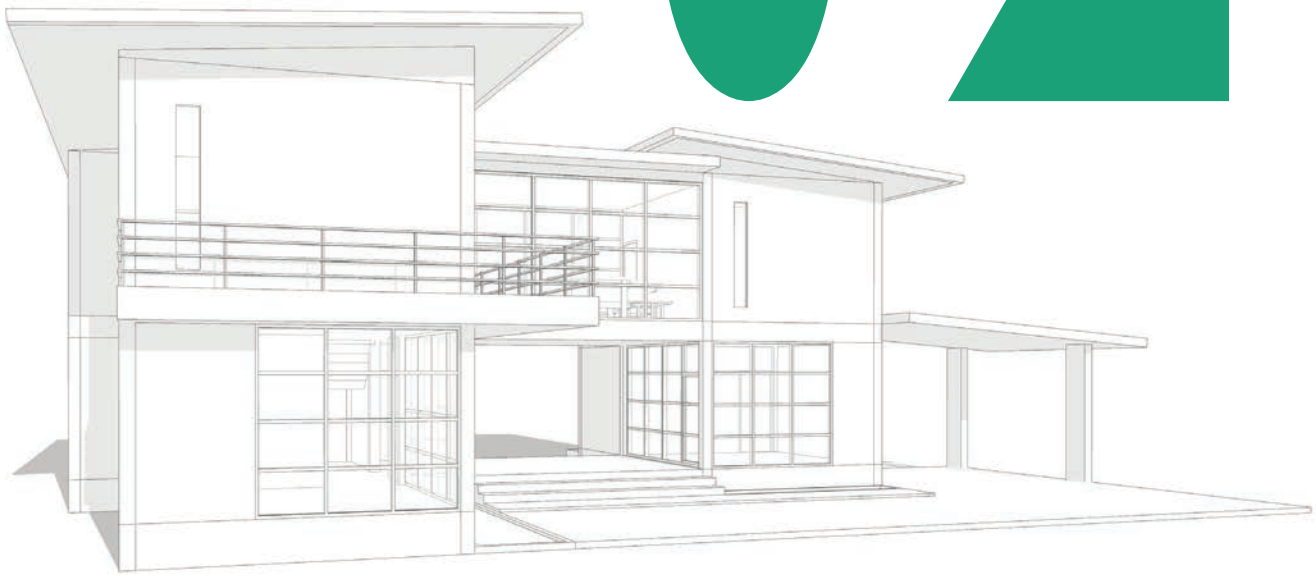

تسعى

خطة التنمية العاشرة

لدعم وجود قطاع منشآت صغيرة ومتوسطة مستقر وقادر على المشاركة في توفير فرص العمل، ويحظى بالدعم المالي والتدريبي والمعرفي الذي يساهم في حماية استقراره. وفي سبيل ذلك يأتي على رأس قائمة الاهتمامات الإسراع في إنشاء كيان مؤسسي متخصص يتولى رعاية هذه المنشآت وتجويد أدائها.

رؤيتنا المستقبلية

منشآت صغيرة ومتوسطة بإدارات محوكمة، وقائمة على عمالة وطنية، ومدعومة ببرامج رعاية وتمويل وتدريب محفزة.

تدعم الخطة

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وتساعده في تنظيم أعماله، إضافة إلى تشجيع البنوك ومؤسسات التمويل وبرامج الإقراض للوصول إلى قطاع ناجح وقادر على المساهمة في مسيرة التنمية.

سياسات تحقيق هدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التنظيم والإدارة

01 الإسراع في إنشاء كيان مؤسسي متخصص يتولى رعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وينظم أعمالها، ويسهل إجراءاتها، ومتابعة أدائها.

02 مكافحة التستر في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومعالجة أسبابه.

03 تشجيع وجود منشآت صغيرة ومتوسطة ذات محتوى معرفي مرتفع، مع اعتمادها على العمالة الوطنية.

04 نشر معايير الحوكمة، وتطبيقها في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التمويل

05 تشجيع إنشاء البنوك الاستثمارية المتخصصة، وشركات رأس المال، وتشجيع البنوك المحلية والمؤسسات المالية العاملة بالمملكة للتوسع في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

06 دعم برنامج (كفالة) الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي، وتطوير آلياته؛ لتحقيق أهدافه التمويلية.

07 زيادة التنسيق بين صناديق الإقراض المتخصصة، والمبادرات المختلفة المعنية بدعم هذه المنشآت.

التطوير العلمي والتقني

08 التوسع في إيجاد مراكز بحوث ومعاهد تختص في تقديم الدعم (العلمي، والتقني، والإداري) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

09 الاهتمام بالتعليم والتدريب في مجالات العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم سوق عملها.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

الاستقرار المالي والنقدي

تعزيز الاستقرار المالي والنقدي

08

تدعم

خطة التنمية العاشرة

الوصول لسياسات مالية محافظة على الاستقرار، وتدفع، في ذات السياق، نحو تطوير النظم بشكل سلس، إضافة إلى تبني سياسة نقدية تتكامل مع السياسات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة، ومع السياسة المالية بصفة خاصة. ومواصلة نمو الإنفاق العام وفق معدلات ملائمة، وتطوير آلية إعداد الميزانية بما يضمن تحفيز الجهاز الحكومى على ترشيد الإنفاق ورفع كفاءته.

رؤيتنا المستقبلية

تحقيق سياسات مالية ونقدية متكاملة

مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وداعمة للاستقرار الاقتصادي الذي يعزز كفاءة الإنفاق الحكومي ويساند توجهات الدولة التنموية

تهدف الخطة

إلى إحكام الربط بين برامج الميزانية واعتماداتها

وبين الأهداف والأولويات التنموية المعتمدة في الخطة، مع تذليل معوقات التحول من الوضع الحالي الذي يغلب عليه أسلوب «ميزانية البنود» إلى نموذج أكثر كفاءة

الهيكلة والأنظمة والتشريعات
إعادة هيكلة برامج الدعم الحكومي؛ لرفع كفاءتها في استخدام الموارد، وفاعليتها في تحسين الأوضاع المعيشية للفئات المستهدفة.
تطوير التشريعات المالية الداعمة للاستقرار المالي بشكل منتظم وسلس.
ضمان سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا المالية؛ تعزيزاً لمصداقية المعاملات المالية، وإسهاماً في خفض تكاليف الاقتراض.
البعد المالي والنقدي
الاستمرار في تطبيق السياسات المالية المحافظة على الاستقرار المالي، والمحفزة للنمو الاقتصادي، والداعمة للرفاه الاجتماعي.
تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، ورفع نسبة ما يخصص منه لتعزيز الأصول الرأسمالية.
توفير السيولة المحلية بما يناسب الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني؛ في إطار خالٍ من الضغوط التضخمية.
زيادة الإيرادات غير النفطية للدولة.
رفع معدلات الادخار الخاص؛ من خلال استحداث أوعية مبتكرة لاستقطاب المدخرات الصغيرة، وتوظيفها في أدوات ومجالات استثمارية مجزية العائد.
تشجيع إنشاء بنوك استثمار متخصصة، وتحفيز المصارف القائمة على التوسع في تمويل عمليات الاستثمار والتشغيل.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

القطاع الخاص

زيادة إسهامات القطاع الخاص،
ورفع إنتاجيته لتحقيق الأهداف التنموية

تواصل

خطة التنمية العاشرة

تطوير البيئة المحفزة للقطاع الخاص من خلال التوسع في تهيئة الشركات العامة للخصخصة، وزيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية الصادرات غير النفطية، وتوطين التقنية الحديثة والمعارف الفنية المتطورة، مع البدء في التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي لتحقيق نقلة تقنية نوعية في جميع المجالات.

رؤيتنا المستقبلية

حول القطاع الخاص تكمن في أن يتسم بالتنوع والابتكار ويمتلك قدرات عالية ومتنامية تؤهله للقيام بدور رئيس في تحقيق أهداف التنمية.

تراهن

خطة التنمية على

تحسين مستوى الإنتاجية وزيادة القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية بالأسواق المحلية والخارجية، وفتح آفاق واسعة للاستثمار المعرفي بالمملكة

سياسات تحقيق هدف القطاع الخاص

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

هو المعدل المتوسط المستهدف لنمو **الناتج المحقق في القطاع الخاص** سنويا خلال خطة التنمية العاشرة، لترتفع إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 31/1432هـ (2010) من نحو (45.7 %) عام 35/1436هـ (2014) إلى نحو (51.1 %) عام 40/1441هـ (2019).

المعدل المتوسط المستهدف لنمو **الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص** بالأسعار الثابتة لعام 31/1432هـ (2010) سنوياً خلال خطة التنمية العاشرة، لتصل نسبتها إلى نحو (62 %) من إجمالي الاستثمارات الثابتة عام 40/1441هـ (2019).

هو المعدل المتوسط الذي تستهدفه الخطة **لنمو العمالة في القطاع الخاص** سنوياً خلال خطة التنمية العاشرة، لتصل نسبتها إلى نحو (66.6 %) من إجمالي العمالة بالمملكة عام 40/1441هـ (2019).

المعدل المتوسط المستهدف **لنمو العمالة الوطنية** في القطاع الخاص سنوياً خلال خطة التنمية العاشرة، لتصل نسبتها إلى نحو (22.8%) من إجمالي العمالة بالقطاع الخاص عام 40/1441هـ (2019).

هو المعدل المتوسط المستهدف لنمو **الصادرات غير النفطية** بالأسعار الثابتة لعام 31/1432هـ (2010) سنوياً خلال خطة التنمية العاشرة، لتصل نسبتها إلى نحو (44.4%) من إجمالي الصادرات عام 40/1441هـ (2019).

شرائح وقطاعات مشاركة

العمل | التجارة | الصناعة | الاستثمار | الغرف التجارية

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

جودة الحياة

الاستثمار الأمثل في الموارد السكانية، ورفع المستوى
المعيشي، وتحسين نوعية الحياة لجميع فئات المجتمع.

11

تتبنى

خطة التنمية العاشرة

سياسات سكانية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة، وتوفير المزيد من فرص العمل، مع تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية على أساس أن السكان هم المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهم في الوقت نفسه الذين يجنون ثمارها، وذلك من خلال تأثيرها الإيجابي على تطور مستواهم المعيشي ورفاهيتهم.

رؤيتنا المستقبلية

سياسة سكانية تحقق التوازن بين الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية، وترتقي بنوعية حياة السكان ورفاهيتهم.

تنعكس

التنمية بشكل مباشر على الأوضاع السكانية

عبر العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية، وهذا يحتم مواصلة تبني السياسات الداعمة لهذه العلاقة والتي تسهم في تحسين نوعية المعيشة.

سياسات تحقيق هدف جودة الحياة

مستوى المعيشة ونوعية الحياة

01
الإسراع في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، والعمل على تنفيذ برامجها وتوصياتها.

02
تطوير كفاءة الخدمات الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير العالمية، وتيسير الوصول إليها.

03
العمل على إيصال الإعانات والمساعدات لمستحقيها دون غيرهم.

04
رفع مستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتسهيل مشاركتهم الفاعلة في مختلف الأنشطة.

05
توفير البرامج التوعوية للصحة العامة، والممارسات الصحية السليمة.

06
إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة؛ للمحافظة على القدرة الشرائية للدخول.

07
تحفيز الادخار لدى المواطنين من خلال إيجاد السياسات والقنوات المناسبة.

08
تحفيز أخلاقيات العمل التطوعي، وتطوير برامج التكافل الاجتماعي.

الاستثمار في الموارد السكانية

01
الإسراع في إقرار السياسة السكانية، والعمل على تنفيذها، وإعادة تقييمها دورياً.

02
تحقيق التوازن الأمثل للتركيبة السكانية، والحد من الهجرة الداخلية للمدن.

03
الاستفادة القصوى من النافذة الديمغرافية؛ لتحقيق الأهداف التنموية.

04
وضع البرامج المناسبة لتنمية المجتمع بمختلف فئاته في ضوء معدلات الإعالة السائدة.

05
توثيق أواصر الأسرة السعودية، والمحافظة على قيمها.

06
تطوير الأنظمة والتشريعات التي تكفل حق المواطن وأسرته في حالة العجز والشيخوخة.

07
تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالمتغيرات السكانية، والظواهر الاجتماعية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

الموارد البشرية

تنمية الموارد البشرية، ورفع إنتاجيتها، وتوسيع خياراتها
في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات.

111

ترافق

خطة التنمية العاشرة

مراحل التعليم المختلفة بدءاً من التعليم العام ومروراً بالتعليم العالي وانتهاء بالتدريب، مستهدفة رفع الكفاءة التعليمية وتطوير القدرات المهارية والمعرفية، وما يتضمنه ذلك من تطوير للبيئة التعليمية والأكاديمية والمناهج، وصولاً لمخرجات متوائمة مع متطلبات سوق العمل، معززة بالخبرات اللازمة، ومهيأة بالتدريب المواكب للمعارف والتقنيات الحديثة.

رؤيتنا المستقبلية

بيئة تعليمية وأكاديمية قادرة على تحقيق متطلبات سوق العمل بمخرجات متمكنة من المعارف والمهارات، معززة بالتدريب والخبرة، وذات كفاءة عالية

تحتل

تنمية الموارد البشرية الوطنية

ورفع معدلات توظيفها خاصة في الأنشطة ذات الإنتاجية والدخول العالية، موقعاً أمامياً ضمن توجهات خطة التنمية العاشرة.

سياسات تحقيق هدف الموارد البشرية

التعليم العام

01 رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للمعلم والمعلمة، وبخاصة تطوير قدراتهما المعرفية والمهارية.

02 الارتقاء في مناهج العلوم، والرياضيات، والهندسة، والتقنية.

03 توفير البنى التحتية التعليمية والتقنية في المدارس والجامعات، والتوسع في استخدام الوسائل الحديثة، وتطوير المناهج العلمية بما يواكب معارف العصر.

04 تطوير الأ نظمة واللوائح المدرسية؛ بما يحقق مبادئ العدالة والتنافسية، وتفعيل الرقابة الداخلية.

05 التوسع في برامج تعليم الكبار.

06 تطوير البيئة التعليمية؛ لتصبح أكثر جاذبية وتشويقاً للنشء، ودافعة لهم للتعلم الذاتي، والقراءة الناقدة، واكتساب المعارف والمهارات المختلفة.

07 تطوير عمليات التعليم والتعلم المتعلقة بمهارات اللغة العربية.

08 التوسع في برامج الحضانة ورياض الأطفال، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

التعليم العالي

01 تعزيز تواصل الطلبة والطالبات المبتعثين والمبتعثات مع مؤسسات الدولة، وحفزهم على إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتحديات التنموية في المملكة، ودعمهم في تحويل نتائج تلك البحوث إلى منتجات ومشروعات تطبيقية.

02 المواءمة بين مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل.

03 استيعاب مخرجات الابتعاث الخارجي والجامعات المحلية في سوق العمل.

04 العمل على حصول طلاب الجامعة على خبرة عملية خلال الدراسة؛ عن طريق العمل الجزئي، وبرامج التدريب التعاوني، وبرامج خدمة المجتمع، والمشروعات التطوعية.

05 تطوير مناهج التعليم؛ بما يحفز على البحث، والاكتشاف، والابتكار.

06 إعطاء الجامعات الحكومية الاستقلالية الإدارية والمالية، والعمل على إقرار نظام الجامعات الجديد.

07 تعزيز كفاءة التعليم العالي، والتوسع في التقويم والاعتماد الأكاديمي.

08 الاستمرار في برامج الابتعاث الخارجي للجامعات العالمية المتميزة في التخصصات والمجالات التي تتطلبها خطط التنمية، وتلبي حاجة سوق العمل.

التدريب

01 تطوير برامج تدريب القوى العاملة الوطنية، واعتمادها، وتأهيلها بما يواكب المعارف والتقنيات الحديثة، وتعزيز كفاءتها في مختلف المناطق.

02 ضمان حصول المتدربين على شهادات عمل في منشآت صناعية كمتطلب للتخرج، وذلك لخفض التسرب بعد التخرج.

03 التوسع في برامج التدريب التقني والمهني، وتطويرها، ونشرها في جميع المناطق.

04 دعم المراكز والجمعيات العلمية والمهنية المتخصصة، واعتمادها، وتشجيعها في تأهيل الكوادر البشرية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

قدرات الشباب

تطوير قدرات الشباب الريادية والمعرفية والبدنية، ورفع
كفاءاتهم؛ للإسهام الفاعل في التنمية

17

تسعى

خطة التنمية العاشرة

إلى تفعيل الإستراتيجية الوطنية للشباب، والتي أعدتها وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع الجهات الحكومية، وذلك عبر اتخاذ إجراءات وسن تنظيمات تستوعب طاقاتهم وتوظفها فيما يحقق التنمية الشاملة، ويعظم استفادتهم من التطورات التقنية المتسارعة، وتبث فيهم روح المبادرة والابتكار وحب العمل.

رؤيتنا المستقبلية

جيل من الشباب السعودي، متمسك بقيمه الإسلامية، والقيم الوطنية والمواطنة الصالحة، يملك المهارات والقدرات العلمية والذهنية والبدنية التي تؤهله للمشاركة الفاعلة في تنمية الوطن وبناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها.

أحد

أهم أهدافنا

هو تشجيع الشباب على المشاركة في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة، وإسهامهم في تقديم الخدمات الاجتماعية والتطوعية، والقيام بدور مهم في بناء الاقتصاد، وفي حماية أمن الوطن وسيادته

سياسات تحقيق هدف قدرات الشباب

01
الإسراع في اعتماد الإستراتيجية الوطنية للشباب، وتحويلها إلى خطط خمسية.

02
إجراء مسوحات دورية لاحتياجات الشباب وقضاياهم، ومدى ملاءمة الخدمات المقدمة لهم.

03
تأصيل القيم الوطنية والمواطنة لدى الشباب، التي تحفزهم على التطوع والمشاركة المجتمعية.

04
تأصيل ثقافة العمل وأخلاقياته والتميز لدى الشباب؛ حتى يستطيعوا قيادة عملية التنمية مستقبلاً.

05
توعية الشباب وأسرهم بأهمية الأنشطة الترويحية والرياضية التنافسية، وآثارهما الإيجابية على الشباب والمجتمع.

06
التوعية بأضرار المخدرات ومخاطرها، ونشر ثقافة العلاج والتأهيل النفسي، وعلاج الإدمان؛ من خلال وضع حلول شاملة لمشكلة تعاطي المخدرات، خاصة بين أوساط الشباب.

07
تنمية قدرات الشباب الريادية في التطبيقات العلمية، وزيادة فاعليتهم في مجتمع المعرفة عن طريق تشجيع ونشر الأندية والمسابقات العلمية والتقنية للشباب.

08
تطوير شراكات إستراتيجية مع قطاع الأعمال؛ لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية للشباب.

09
توعية الفتيات بأنماط الصحة البدنية والإنجابية السليمة

10
تشجيع الشباب على العمل الحر وتيسير إجراءات تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها

11
توعية الشباب بأخطار الانحراف الفكري وعواقب الغلو والتشدد

12
زيادة فرص استفادة الشباب من الخدمات والمنشآت الرياضية والترويحية في المدارس والجامعات والأندية؛ لضمان حياة آمنة وصحية للشباب.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

1 **توزيع**
المرافق الرياضية والشبابية ومطابقتها مع الامتداد الجغرافي والتوزيع السكاني، وفق خطة أو جدول زمني.

2 **إجراء**
دراستين مسحيتين شاملتين لمعرفة احتياج الشباب «الذكور والإناث» من المرافق والأنشطة الرياضية والشبابية، وأسباب عزوفهم عن ارتياد المرافق والأنشطة الرياضية والشبابية القائمة، ومعالجة أسباب هذا العزوف.

3 **إنشاء**
- 11 استاداً رياضياً ومدينة رياضية
- 46 مقراً لأندية رياضية
- 15 نادياً لذوي الاحتياجات الخاصة
- 5 نوادي للصم
- 2 مستشفيين للطب الرياضي
- 8 معسكرات دائمة للشباب
- 9 بيوت للشباب في مختلف مناطق المملكة

4 **التوسع**
في إنشاء المجالس الشبابية المرتبطة بإمارات المناطق وتفعيل دورها، ووضع الضوابط المنظمة لعملها.

5 **تأهيل**
الطاقات العاملة مع الشباب في مختلف الأنشطة، وتدريبهم على رأس العمل، لتمكينهم من تخطيط الأنشطة الشبابية وتنفيذها بكفاءة عالية.

6 **استحداث**
فعاليات وأنشطة سياحية جديدة تستقطب اهتمام الشباب، وتلبي رغباتهم المختلفة.

7 **تنفيذ**
حملات توعية ودورات تدريبية، لتعريف الشباب بأخلاقيات العمل الحر وقيمه ومقومات النجاح فيه، وأصول التنافس الشريف ومبادئه، والتعاون مع الآخرين.

8 **عقد**
حلقات نقاش وورش عمل لتشجيع الشباب على احترام الآخرين وتقدير مشاعرهم، وتنمية الحوار الإيجابي مع جميع الفئات.

9 **تنظيم**
حملات إعلامية مركزة تشترك فيها وزارات التعليم، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والثقافة والإعلام وغيرها من الجهات لتوعية الشباب بأخطار وعواقب التطرف والانحراف الفكري، وتحصين الشباب من الأفكار والتوجهات الضالة والسلوكيات الخطرة، ومعاقبة المغررين بهم.

شرائح وقطاعات مشاركة

الاقتصاد والتخطيط | التعليم | الشؤون الإسلامية | رعاية الشباب | القطاع الخاص | الثقافة والإعلام | الصحة

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

تمكين المرأة

زيادة إسهام المرأة السعودية
في مجالات التنمية المختلفة

تواصل

خطة التنمية العاشرة

العمل على تحسين الأوضاع التعليمية والصحية والاقتصادية للمرأة السعودية، وتعميق التوجه نحو تمكينها من خلال تبني السياسات والبرامج الملائمة لدمجها في عملية التنمية الوطنية الشاملة، وتقديم الدعم المتواصل لها.

رؤيتنا المستقبلية

بيئة تمكن المرأة من المشاركة الفعالة في التنمية، وتوفر لها فرص العمل المناسبة، وتكافئها وفق قدراتها وإنتاجيتها، وتكفل لها جميع الحقوق التي نص عليها الدين الإسلامي الحنيف.

توسيع

مشاركة المرأة

في خدمة المجتمع هو أحد أهداف التنمية البشرية والاجتماعية، على أن يكون لها حضور وتأثير فعّال على الحياة العامة في الإطار الحكومي والسياسي الرسمي وفى منظمات المجتمع المدني.

سياسات تحقيق هدف تمكين المرأة

01 زيادة إسهام مؤسسات المجتمع المدني في جهود تطوير مشاركة المرأة في التنمية.

02 تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية النسائية.

03 زيادة مشاركة المرأة في اللجان، والهيئات، والمجالس المتخصصة (المحلية، والدولية).

04 تطوير الخدمات المساندة، والتسهيلات اللازمة لتمكين المرأة من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي.

05 مراجعة الأنظمة واللوائح كافة المتعلقة بالأم العاملة، وتطويرها.

06 تحقيق مزيد من الرعاية الموجهة لتحسين صحة المرأة.

07 العمل على توفير الخدمات التي تساهم في قيام المرأة بالتزاماتها ومسؤولياتها العملية.

08 إتاحة الفرصة للكفاءات النسائية المتميزة للوصول للمراكز الإدارية في الأجهزة الحكومية والجامعات.

09 توسيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل أمامها في المجالات المختلفة؛ لامتصاص العرض الكبير من اليد العاملة النسائية، وتوفير العيش الكريم لهن.

10 توسيع الخيارات المتاحة والملائمة للإناث في التخصصات العلمية، والتقنية، والمهنية.

11 إعادة التأهيل للخريجات اللاتي لا تتوافق تخصصاتهن مع متطلبات سوق العمل.

12 تطوير الأنظمة الملائمة لتنمية ملكات وقدرات الفتاة السعودية.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

زيادة عدد المواطنات في قوة العمل بنهاية خطة التنمية العاشرة بنحو

252.3
ألف مواطنة

معدل مشاركة المواطنات في قوة العمل بنهاية خطة التنمية العاشرة

2.1%

خفض معدل البطالة بين المواطنات بنهاية خطة التنمية العاشرة إلى

11.1%

جمعيات خيرية نسائية تضاف إلى الجمعيات الـ42 الحالية ليصبح المجموع 48 جمعية

6

شرائح وقطاعات مشاركة

الاقتصاد والتخطيط	العمل	الشؤون الاجتماعية	التعليم	التدريب		

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

الأمان الاجتماعي

تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي،
ورعاية الأسرة والطفولة.

11

تسعى

خطة التنمية العاشرة

إلى تنمية شبكات الأمان الاجتماعي وتطوير برامجها عبر تحقيق مجموعة الأهداف الرئيسة التي تشمل: الدمج الاجتماعي، وتحسين المستويات المعيشية، وتعزيز القدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك دعم وتطوير وتشجيع برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرامج الإسكان، ومساعدات التوظيف، وصناديق التنمية، والصندوق الخيري الاجتماعي، إضافة إلى الأعمال التطوعية.

رؤيتنا المستقبلية

شبكات أمان اجتماعي ترتقي بمستوى معيشة المواطن، وتلبي احتياجاته الأساسية، وتخفض معدلات الفقر إلى أدنى مستوى، وتخفف معاناة الأسر المحتاجة.

تشمل

شبكات الأمان الاجتماعي

التحويلات النقدية، وبرامج التوظيف المؤقت ودعم الدخل، فضلاً عن الخدمات التي من شأنها بناء رأس المال البشري، كالبرامج التدريبية والتمويل متناهي الصغر.

سياسات تحقيق هدف الأمان الاجتماعي

01 تطوير برامج الأمان الاجتماعي وأنشطته، وتطوير أنظمتها.

02 دعم الأعمال التطوعية والخيرية، وتجويد أدائها؛ لزيادة إسهامها في التنمية الاجتماعية.

03 تشجيع برامج الحد من العنف الأسري وأنشطته.

04 زيادة برامج مراكز التنمية الاجتماعية ونشاطاتها.

05 تفعيل خدمات الإرشاد الأسري، وتوسيع نطاق تغطيتها.

06 تقديم خدمات الرعاية المنزلية عالية الجودة للمرضى وكبار السن.

07 تفعيل دور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

08 تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية التي تنظم عمل القطاع غير الربحي والخيري (القطاع الثالث)، وتشجع نموه.

09 وضع برامج لمعالجة قضايا العنوسة، والطلاق، والعناية بالأرامل والمطلقات.

10 تعزيز قيم الانتماء للأسرة، وتقوية روابطها

11 التوسع في تقديم الخدمات الصحية للأمومة والطفولة، مع مراعاة التوزيع العادل لهذه الخدمات بين المناطق.

12 تحسين البيئة الأسرية للمقيمين داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

13 تشجيع قيام المزيد من الأسر البديلة والحاضنة لتولى رعاية الأطفال الأيتام، وذوي الظروف الخاصة، وزيادة حجم الدعم المقدم لهذه الأسر.

14 مساعدة الجمعيات الأهلية للقيام بتطوير برامج التوعية، والوقاية من العنف الأسري، والعمل على توفير أماكن الإيواء للحالات المتضررة.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

فرص العمل

توفير فرص العمل الملائمة والكافية للعمالة الوطنية
والحد من البطالة.

١٨

من أولويات

خطة التنمية العاشرة

إعداد الطاقات الوطنية، وتوفير فرص العمل لها وفقاً لاحتياجات سوق العمل، حيث تبنت الخطة سياسات وإجراءات من شأنها مواءمة مهارات القوى العاملة الوطنية مع احتياجات سوق العمل، وزيادة الإنتاجية، وتخفيض معدل البطالة بإيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب العرض من العمالة الوطنية.

رؤيتنا المستقبلية

قوى عاملة ذات مهارات متميزة ومتنوعة، وسوق عمل مستقر وخال من التشوهات، وإنتاجية عالية، وأجور ملائمة.

هدفنا

مواصلة ما حققته الخطط السابقة

من تنمية للقوى البشرية وبناء الإنسان السعودي، وتأهيله لدخول سوق العمل ورفع إنتاجية العمالة الوطنية.

سياسات تحقيق هدف فرص العمل

1. تكريس ثقافة العمل، وأخلاقياته، وقيمه الاجتماعية، وترسيخ مفهوم مشاركة المواطن في المسيرة التنموية، والتخلص من ثقافة العيب في العمل.
2. تطوير أنظمة التعليم والتدريب؛ لتكرس المهارات العملية التي يحتاجها سوق العمل.
3. زيادة مشاركة القطاع الخاص في إعداد البرامج التدريبية المنتهية بالتوظيف، وتنفيذها.
4. توطين فرص العمل في جميع المناطق، وإيجاد آليات لتوفير فرص عمل تنسجم مع الخصائص السكانية، والمؤهلات العلمية على مستوى المناطق.
5. تحسين كفاءة آليات التعريف بالفرص الوظيفية المتاحة، والتعريف بالباحثين عن العمل.
6. تفعيل تطبيق الفحص المهني على العمالة الوافدة المهنية.

7. أخذ قضية توفير فرص العمل للمواطنين بالاعتبار في عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد.
8. دعم جهود توظيف القوى العاملة الوطنية في منشآت القطاع الخاص.
9. توجيه دعم أنشطة صناديق الإقراض المتخصصة نحو توظيف المواطنين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
10. تشجيع العمل الريادي الحر، وتسهيل إجراءات تأسيسه وتمويله.
11. المراجعة الدورية لآليات سوق العمل، وتطويرها؛ لتحسين الوضع التنافسي للعمالة الوطنية.

12. تطوير قاعدة بيانات متكاملة عن سوق العمل على مستوى القطاعات والمناطق، وتحديثها، ونشرها دورياً.
13. تطوير منظومة آليات الحوافز الإيجابية والسلبية؛ لتسهم في جعل سوق العمل أكثر إنتاجية ومواكبة لاحتياجات اقتصاد متطور.
14. مكافحة ظاهرة التستر ومعالجة أسبابه، وتفعيل أدوات التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بهذا الشأن.
15. إيجاد آليات تنظيمية لتشجيع العمل عن بعد.
16. تطوير نظام العمل الجزئي وآليات تطبيقه.
17. تطوير الأنظمة واللوائح التي تنظم العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل في القطاع الخاص.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

1. زيادة عدد المواطنين في قوة العمل بنهاية خطة التنمية العاشرة بنحو **1.22 مليون فرد**، ليرتفع عددهم من نحو 5.35 ملايين فرد في عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو 6.57 ملايين فرد في عام 1441/40هـ (2019).

2. زيادة معدل مشاركة المواطنين في قوة العمل بنهاية خطة التنمية العاشرة بنحو (**4.3%**)، ليرتفع معدل مشاركتهم من (40.2%) عام 1436/35هـ (2014) إلى (44.5%) عام 1441/40هـ (2019).

3. زيادة إجمالي عدد المشتغلين من نحو 11.06 مليون فرد عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو **14.19 مليون فرد** عام 1441/40هـ (2019).

4. زيادة عدد المشتغلين **السعوديين** من نحو 4.73 ملايين فرد عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو **6.23 ملايين فرد** عام 1441/40هـ (2019) ليمثلوا نحو (43.9%) من إجمالي المشتغلين.

5. ارتفاع عدد المشتغلين **غير السعوديين** من نحو 6.33 ملايين فرد عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو **7.96 ملايين فرد** عام 1441/40هـ (2019).

6. زيادة عدد المشتغلين في **القطاع الخاص** من نحو 7.2 ملايين فرد عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو **9.45 ملايين فرد** عام 1441/40هـ (2019).

7. زيادة عدد **المشتغلين في القطاع الحكومي** من نحو 3.77 ملايين فرد عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو **4.65 ملايين فرد** عام 1441/40هـ (2019).

8. خفض **معدل البطالة** بين السعوديين من نحو (11.6%) عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو (**5.1%**) عام 1441/40هـ (2019).

9. خفض معدل البطالة **للذكور السعوديين** من نحو (9.9%) عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو (**3.9%**) عام 1441/40هـ (2019).

10. خفض معدل البطالة **للإناث السعوديات** من نحو (20.2%) عام 1436/35هـ (2014) إلى نحو (**11.1%**) عام 1441/40هـ (2019).

شرائح وقطاعات مشاركة

العمل | التدريب التقني | التعليم | التجارة | الاقتصاد والتخطيط | القطاع الخاص

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

السكن الملائم

تيسير حصول المواطنين على السكن الملائم
وفق برامج وخيارات متنوعة تلبي الطلب

تستهدف

خطة التنمية العاشرة

في ضوء الاستراتيجية الوطنية للإسكان؛ تعزيز موارد صندوق التنمية العقارية وتطويره وتنويع أدواره ليواكب الطلب الكبير على القروض، ومتابعة تطبيق أنظمة التمويل والرهن العقاري، وإقرار التنظيمات الضامنة لحقوق المستأجرين والملاك، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

رؤيتنا المستقبلية

قطاع إسكان كفء ومستدام، قائم على المعرفة والجودة، يسهم بفاعلية في التنمية، قادر على تمكين جميع فئات المجتمع من النفاذ إلى سوق الإسكان، تؤدي فيه الحكومة دورا تمكينيا، والقطاعان الخاص والأهلي دورا محوريا على صعيدي التمويل والتنفيذ.

أحد أهم

أهداف الخطة هو

تحسين جودة المساكن ونوعيتها وتطبيق نظام (كود) البناء السعودي، والتأكيد على تحقيق مفاهيم المساكن المستدامة الصديقة للبيئة المحلية للمملكة

سياسات تحقيق هدف السكن الملائم

تغطية برامج الإسكان الحكومي لجميع مناطق المملكة

دعم المساكن الاقتصادية، والتوسع الرأسي للمساكن

تشجيع زيادة المعروض من المساكن والأراضي السكنية، ووضع تنظيمات تحد من ظاهرة الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني

تطبيق كود البناء السعودي على المساكن

إعطاء الأولوية لإيصال المرافق والخدمات لمخططات المنح في جميع المناطق

ضمان جودة مواد البناء، وتحقيقها لمتطلبات الأمن والسلامة.

تحفيز القطاع الخاص، والجمعيات التعاونية والخيرية، والمستثمرين الأفراد؛ للمشاركة في نشاط إنشاء المساكن

تنظيم سوق وعقود الإيجار للمساكن

وضع نظام وطني متكامل للإسكان، وتحديث الأنظمة واللوائح والسياسات الخاصة بقطاع الإسكان دوريا

إيجاد قاعدة معلومات إسكانية لمختلف مناطق المملكة

تطوير أنظمة وآليات جمعيات ملاك الشقق والمجمعات السكنية

إعادة تطوير الأحياء القديمة والعشوائية

تفعيل أنظمة التمويل والرهن العقاري التي تدعم المواطنين لبناء مساكنهم

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

شرائح وقطاعات مشاركة

الإسكان	القطاع الخاص	البلديات				

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

الرعاية الصحية

توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة ذات الجودة العالية
لجميع السكان، وتيسير الحصول عليها

17

تستهدف

خطة التنمية العاشرة

التوسع في توفير الرعاية الصحية الأولية، والرعاية العلاجية بمستوياتها العامة والتخصصية، والعمل على زيادة كفاءتها، وتيسير الحصول عليها، إضافة إلى تحقيق التوازن في توزيعها بين مناطق المملكة، مع مواصلة الجهود لرفع مستوى الأداء وتحسين جودة الخدمة.

رؤيتنا المستقبلية

حول الرعاية الصحية بالمملكة

«تعزيز مستوى الصحة العامة من خلال التوسع والارتقاء بخدمات الصحة المتكاملة والشاملة، الوقائية والعلاجية والتأهيلية، كماً ونوعاً»

تتبنى

الخطة مجموعة من السياسات والبرامج

لرفع مستوى الاستفادة من نظام الصحة الإلكتروني ونظم المعلومات، وتطوير نظم الإدارة والتشغيل، والحد من المركزية في إدارة المرافق الصحية وتشغيلها، كما تراهن على التالي:

2 شمولية، جودة، وكفاءة

3 توفر، سهولة

رفع مستوى الأداء وتحسين جودة الخدمة

سياسات تحقيق هدف الرعاية الصحية

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

خفض معدل وفيات الرضع إلى أقل من 7 حالات لكل ألف مولود حي، وخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من (8) حالات لكل ألف مولود حي

خفض نسبة المواليد الذين هم أقل من الوزن الطبيعي إلى أقل من

%5

وتحسين المؤشرات الصحية والتغذوية للأطفال دون الخامسة

خفض معدل وفيات الأمومة إلى 1.2 حالة لكل (10000) ولادة حية

التغطية الكاملة والشاملة للنساء في سن الإنجاب بالرعاية الصحية بواسطة مهنيين صحيين بنسبة لا تقل عن

%98

%98

من الأطفال تتم تغطيتهم باللقاحات ضد الأمراض المعدية: الدفتريا، والسعال الديكي، والكزاز الوليدي، وشلل الأطفال، والحصبة، والحصبة الألمانية، والنكاف، والمستدمية النزفية، والدرن، والالتهاب الكبدي (ب)، والجديري المائي

أن تتم الولادات داخل المؤسسات الصحية بنسبة لا تقل عن

%98

خفض معدل الإصابة

بمرض الالتهاب الكبدي (ب) إلى (10/100.000) نسمة من السكان، والعمل على منع ظهور المرض في مناطق جديدة بالمملكة

الاستمرار

في المحافظة على خلو المملكة من: شلل الأطفال، وأمراض الحصبة والحصبة الألمانية الولادية والنكاف، والكزاز الوليدي

خفض معدل الإصابة بمرض الدرن إلى (8.2/100000) نسمة من السكان عام (2019)، وتحقيق معدل شفاء أكثر من والمحافظة

%85

عليه حتى نهاية الخطة العاشرة عام (2019)

خفض نسبة الإصابة بالبلهارسيا لأقل من (0.3) حالة لكل 100.000 نسمة من السكان في جميع مناطق المملكة، وإلى أقل من (5) حالات لكل 100.000 نسمة في المناطق عالية التوطن والحفاظ على المناطق التي أعلن خلوها من المرض من عودته إليها

افتتاح 400 مركز إسعاف

وتأمين 25 طائرة مروحية للإسعاف الجوي، وتأمين 1500 سيارة إسعاف، وذلك في خطة هيئة الهلال الأحمر السعودي

شرائح وقطاعات مشاركة: الصحة | القطاع الخاص

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

الثقافة والإعلام

تنمية الحركة الثقافية،
والارتقاء بالعمل الإعلامي

تدعم

خطة التنمية العاشرة

الارتقاء بمستوى الخدمات الثقافية والإعلامية لمواكبة نهضة المملكة الشاملة، وصياغة استراتيجية إعلامية عصرية تتوافق مع المستجدات التي يشهدها العالم، وتحفظ الهوية العربية والإسلامية، وتعزز روح الانتماء والولاء لدى المواطن، وتُسهم في نبذ التطرف والإرهاب، وتعلي من قيم التسامح والوسطية.

رؤيتنا المستقبلية

"مستوى رفيع من الثقافة والإعلام، يؤدي عملاً محورياً ومساهمة فاعلة في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة والتحول إلى مجتمع المعرفة".

تعريف

الأفراد بالمكتسبات

وتوعيتهم بدورهم في عملية التنمية هو أحد أهم أهداف الخطة، إضافة إلى إثراء حركة التطور الثقافي والإعلام بتضافر جهود المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

سياسات تحقيق هدف الثقافة والإعلام

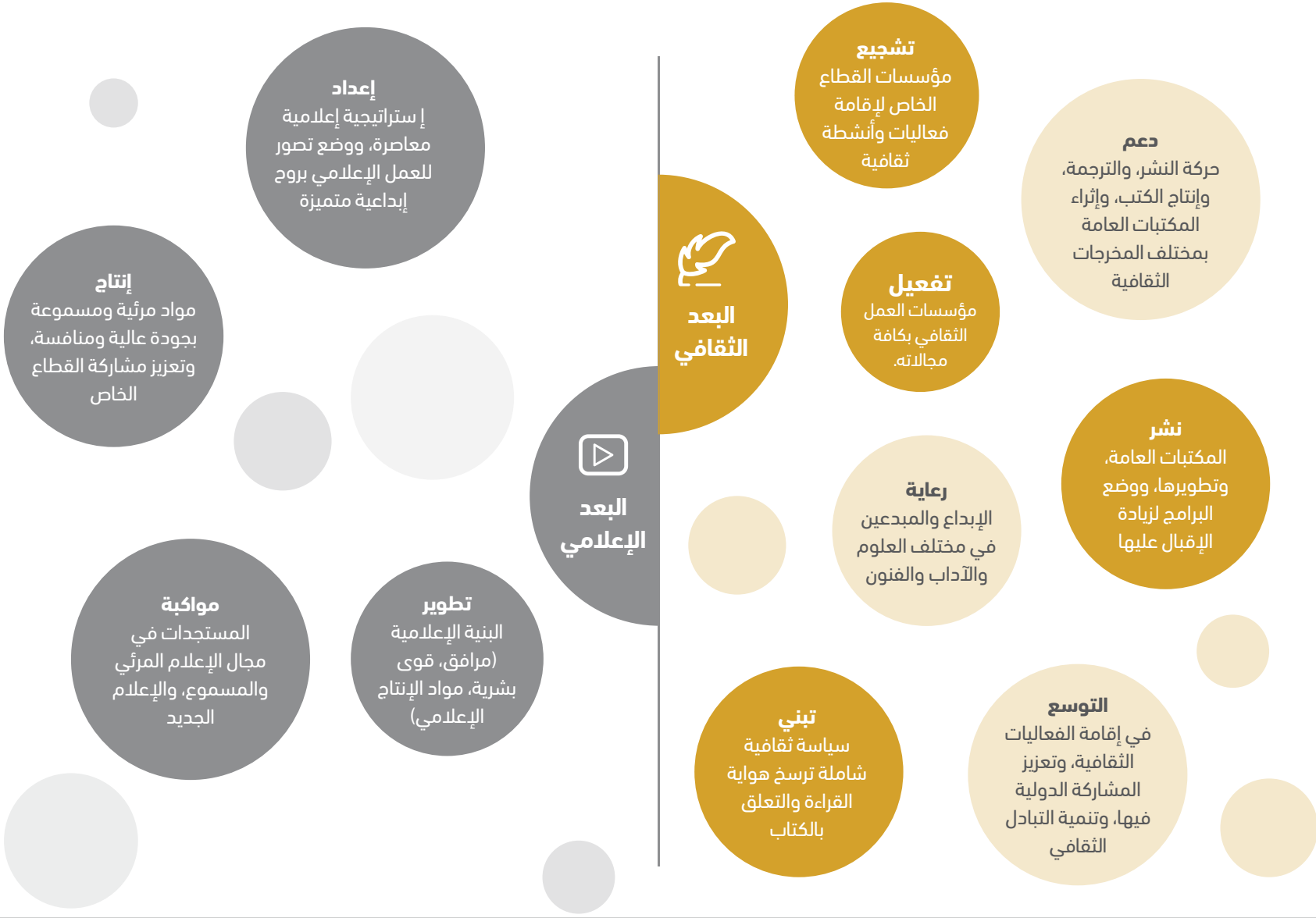

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

%8

زيادة في الأنشطة والبرامج المقدمة لشرائح الطفل والمرأة والشباب

10/150/3

إضافة 3 محطات بث إذاعي على الموجات القصيرة والمتوسطة، وإنشاء 150 محطة إذاعية «FM» على الطرق السريعة والمناطق ذات الكثافة السكانية، و10 مرسلات للموجات القصيرة والمتوسطة.

9/4

إنشاء 4 أندية أدبية، و9 مكتبات عامة تتوزع بين مختلف مناطق المملكة

75/10

إنشاء 10 مراكز تلفزيونية إضافة لاستكمال تغطية المناطق بالبث التلفزيوني على المراكز الأرضية، واستبدال 75 مركزاً تلفزيونياً تماثلياً بأخرى رقمية، للوصول بالتغطية التلفزيونية الأرضية إلى نسبة (98 %) من السكان.

3

إنشاء 3 مكاتب إضافية لوكالة الأنباء السعودية مع تغطية بقية مناطق المملكة بالمراسلين المحليين وخاصة المناطق ذات الكثافة السكانية العالية

2/3/3/7

إنشاء 7 مراكز ثقافية، واستحداث 3 فروع لوزارة الثقافة والإعلام، واستحداث 3 فروع لجمعية الثقافة والفنون، وكذلك استحداث جمعيتين للفنون المسرحية، وجمعيتين للفنون التشكيلية، والتصوير الفوتوغرافي.

شرائح وقطاعات مشاركة: الثقافة والإعلام | القطاع الخاص

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

الإصلاح المؤسسي

تعزيز مسيرة الإصلاح المؤسسي، ودعم مؤسسات المجتمع
المدني، ورفع كفاءة وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها

تركّز

خطة التنمية العاشرة

على رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وإنتاجيتها من خلال التطبيق الفاعل لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسر»، وتطبيق مؤشرات قياس الأداء، والتطوير الموجه للموارد البشرية، وتطوير التشريعات والأنظمة واللوائح الوظيفية الخاصة بنظام الخدمة المدنية، وتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتطوير كفاءة الأجهزة الرقابية

تسعى

الخطة لأن يكون

كل جهاز حكومي كفؤ ومتكاملا، يقدم خدمات عالية الجودة، ويرفع مستوى الأداء والإنتاجية والحوكمة.

اهتمام

الخطة بالتنمية الإدارية

سيقود إلى تغييرات أساسية وإيجابية في السلوك والتنظيم والعلاقات والأساليب والأدوات الإدارية لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري، حتى يتمكن من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية وبأقل التكاليف، وفي أقصر وقت ممكن

سياسات تحقيق هدف الإصلاح المؤسسي

01 تطوير آليات عمل الأجهزة الإشرافية والرقابية للدولة؛ لدفع عجلة التنمية.

02 تطوير الهياكل التنظيمية، واعتماد أنظمة الجودة في الأجهزة الحكومية.

03 تعزيز التكامل والاتساق بين الإستراتيجيات القطاعية، والتوجهات التنموية.

04 تعزيز آليات تطبيق الأنظمة، وتنفيذه على مختلف المستويات.

05 زيادة فعالية دور مؤسسات المجتمع المدني في مجالات التنمية المختلفة.

06 تطوير نظام الخدمة المدنية؛ بما يضمن كفاءة عملية التوظيف، وتقويم أداء الموظفين، وتحفيزهم؛ وذلك لرفع الإنتاجية.

07 مراجعة التشريعات، والأنظمة، واللوائح التنفيذية المعززة للإصلاح المؤسسي، وتطويرها.

08 التوسع في استخدام أساليب التعاملات الإلكترونية في مؤسسات القطاع العام.

09 رفع كفاءة العاملين في الدولة وإنتاجيتهم؛ عن طريق تطوير مؤشرات الأداء.

10 رفع قدرات إدارات التخطيط والمتابعة في الجهات الحكومية.

11 إعداد أدلة تعريفية بالأنظمة والإجراءات المتعلقة بمهام الجهات الحكومية، وكيفية تطبيقها بكفاءة.

12 تفعيل دور المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة؛ لتحسين مستوى الخدمات المقدمة من الأجهزة الحكومية.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

- وضع برنامج آلي لمتابعة تنفيذ العقود في البابين (الباب الثاني، والباب الثالث) وربطه بالبرنامج الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط.
- تنفيذ برامج إلكترونية لحساب تكلفة الخدمات مثل تكلفة الطالب في مختلف المراحل، وتكلفة علاج المريض، وتكلفة خدمات النقل/ نسمة.
- تنفيذ برامج إلكترونية لحساب التكلفة (التشغيل والصيانة) لمشاريع الدولة.
- عقد دورات تدريبية مستمرة للإدارات ذات العلاقة بالمشروعات التنموية في الجهات الحكومية.
- إعداد معايير لتقديم الخدمات الحكومية وفقاً للمعايير الدولية وقياسها دورياً.
- إعداد خطط استراتيجية لتطوير الموارد البشرية لدى مختلف الجهات الحكومية.
- إعداد آلية ربط ما بين التدريب وأثره على أداء موظفي الدولة.
- إعداد مؤشرات نوعية لتحديد حجم ونوعية الكفاءات المطلوبة للأجهزة الحكومية وفقاً لمهامها واختصاصاتها.
- تطوير أنظمة للجودة الشاملة في تقديم الخدمات لدى الأجهزة الحكومية.
- إعداد مؤشرات قياس الأداء الوظيفي والمؤسسي لمختلف الوزارات والجهات الحكومية.

شرائح وقطاعات مشاركة

الاقتصاد والتخطيط | المالية | الخدمة المدنية | ديوان المراقبة العامة | الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد | هيئة الرقابة والتحقيق | المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة | المجتمع | مؤسسات المجتمع المدني

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

جودة المشاريع

رفع جودة تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية،
وتطوير آليات تنفيذها، ومتابعة صيانتها.

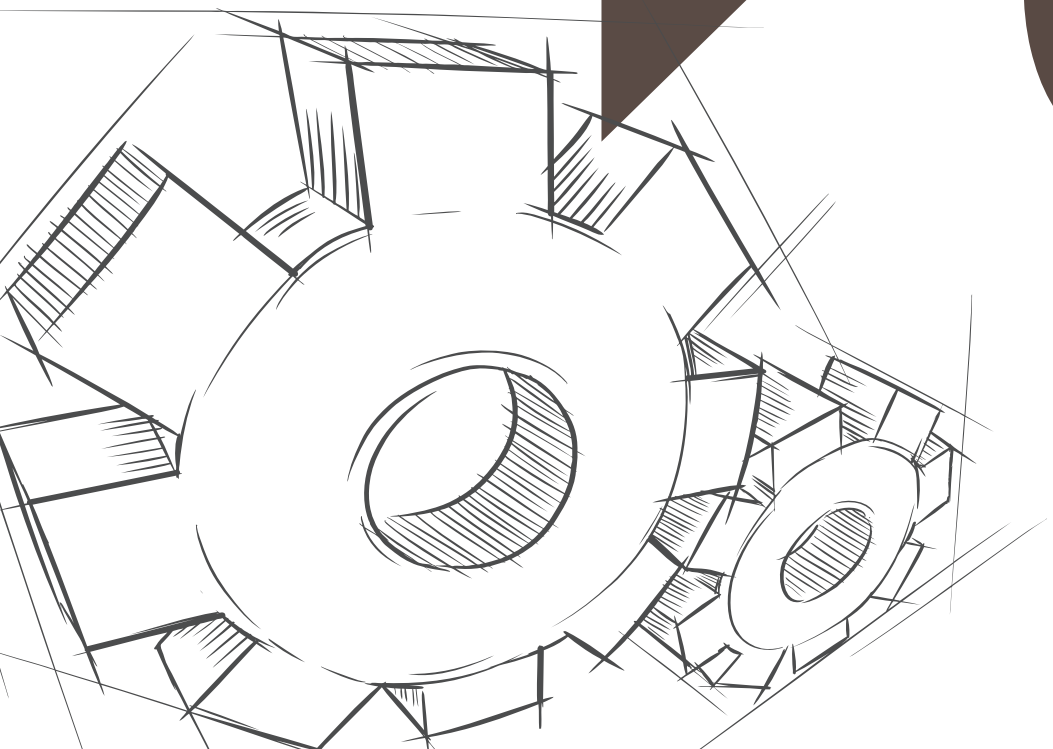

تتخذ

خطة التنمية العاشرة

خطوات عدة تهدف في مجملها للوصول إلى برامج ومشروعات تنموية ذات جودة عالية، وبمواصفات قياسية، وتتبنى في سبيل ذلك سياسات تعمل على ترسيخ جودة التنفيذ من خلال تطوير معايير قياس كفاءة الأداء، وآليات التنفيذ، إضافة إلى ما يتعلق بالصيانة والتشغيل فيما بعد التنفيذ.

رؤيتنا المستقبلية

مشاريع ذات جودة عالية، وبمواصفات قياسية، عبر خطوات وآليات ومعايير نوعية تساهم في الوصول إلى تنفيذ بأعلى درجات الكفاءة.

ضمان

كفاءة تنفيذ المشاريع

من خلال تطوير المعايير ومراجعة وتقييم نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وكذلك ما يتعلق بتصنيف المقاولين والترسية والاعتمادات

سياسات تحقيق هدف جودة المشاريع

A
جودة التنفيذ

01 تطوير معايير ملائمة لقياس مدى التقدم في تحقيق أهداف خطة التنمية.

02 وضع آليات لقياس كفاءة أداء البرامج والمشروعات التنموية.

03 مراجعة نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وتقييمه؛ بما يضمن تنفيذ المشروعات بأفضل المواصفات.

04 مراجعة معايير تصنيف المقاولين؛ بما يضمن كفاءة تنفيذ المشروعات.

B
آليات التنفيذ

05 ربط اعتمادات الميزانية بالأهداف والأولويات المعتمدة في خطة التنمية.

06 تطوير آليات ترسية المشروعات وتنفيذها. تعزيز الإشراف والرقابة على المشروعات الحكومية.

07 تطوير نظم التعاملات الالكترونية؛ لمساندة إعداد خطط التنمية، والتحقق من الإنجاز (الكمي، والنوعي) للبرامج والمشروعات، وآثارها التنموية.

C
التشغيل والصيانة

08 تطوير آليات التشغيل والصيانة وبرامجها؛ بغرض المحافظة على جودة المنتجات، والخدمات، وخفض التكاليف في آنٍ واحد.

09 تطبيق منهج دورة حياة المشروع عند إعداد المشروعات الحكومية؛ بما في ذلك احتياجات التشغيل والصيانة، وتكاليفها.

10 تطوير عقود التشغيل والصيانة؛ لتعتمد على مؤشرات الأداء دون التحديد المسبق لأعداد العمالة المطلوبة.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

كفاءة الخدمات

الارتقاء بكفاءة الخدمات والمرافق العامة المقدمة للسكان،
وزيادة كفايتها في مختلف المناطق.

تؤكد

خطة التنمية العاشرة

على أهمية مواصلة عملية إعادة الهيكلة والتطوير المؤسسي للأجهزة البلدية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنمية إيراداتها المالية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في مجالات توفير المرافق والخدمات البلدية وتشغيلها وصيانتها، وتستهدف مواصلة إنجاز المزيد من المرافق وتطوير الخدمات البلدية ونشرها في جميع مناطق المملكة، من أجل تقليص الفجوة في معدلات تغطية المرافق والخدمات البلدية.

رؤيتنا المستقبلية

أن تمتلك المملكة مرافق وخدمات بلدية ذات كفاءة عالية تُنشأ وتُدار بمشاركة فاعلة من الأهالي والقطاع الخاص، وتلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان في جميع المناطق الإدارية.

تستهدف

الخطة

تغييرات عدة، أبرزها رفع كفاءة النقل داخل المدن للحد من الازدحام المروري والتقليل من الآثار البيئية الناتجة عنه، وتطوير برامج ومشروعات صحة البيئة، ومضاعفة طاقة تدوير النفايات والاستغلال الأمثل لها، وتطوير آليات تصنيف المقاولين، ومشروعات قطار المشاعر المقدسة.

سياسات تحقيق هدف كفاءة المرافق والخدمات والبنى التحتية

المياه، والكهرباء

01 تنفيذ استراتيجية تصريف الأمطار، ودرء مخاطر السيول؛ وفقاً للأولويات الواردة فيها.

02 زيادة تغطية خدمات المياه والصرف الصحي، وتحسين كفاءتها وجودتها.

03 توفير متطلبات مواجهة الكوارث، ورفع قدرات جميع الجهات ذات العلاقة في هذا المجال.

04 تعزيز كفاءة الطاقة الكهربائية، وترشيد استهلاكها، وتوفير الخدمة الكهربائية بالمستوى الملائم.

التخطيط العمراني، والخدمي

05 اعتماد منظومة متكاملة وشاملة للتخطيط العمراني، وتطويرها.

06 تحقيق التغطية الشاملة للخدمات والمرافق العامة في محاور التنمية ومراكز النمو؛ وفقاً للاستراتيجية العمرانية الوطنية.

07 مراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في المرافق والخدمات العامة.

08 ضمان التزام مقدمي الخدمات العامة بمعايير الأداء والجودة.

09 تطوير الخدمات المساهمة في التطوير العمراني؛ بما فيها القضائية والعدلية، وتعزيز كفاءتها، وسرعة تنفيذ أحكامها، وزيادة توفرها في جميع مناطق المملكة.

النقل، والاتصالات

10 نشر شبكات الألياف البصرية والنطاق العريض على مستوى المملكة.

11 تسريع تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية.

12 الإسراع في تطوير منظومة فعالة للنقل العام داخل المدن، وفيما بينها.

13 تعزيز كفاءة أنظمة النقل؛ لخدمة الحجاج، والمعتمرين، والزائرين.

14 توفير احتياجات التشغيل الكفء لمنظومة النقل العام داخل المدن.

15 تطوير منظومة النقل متعدد الوسائط، ورفع كفاءة الموانئ والأنشطة اللوجستية.

16 توسيع نطاق شبكة السكك الحديدية؛ لربط مناطق المملكة، والإسراع في تنفيذ مشروعات سكك الحديد المخطط لها.

17 تطوير المطارات وتوفير نقل جوي منافس.

18 توسعة مظلة الخدمات البريدية المقدمة؛ لتشمل جميع أجزاء المملكة.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

المترو
تنفيذ مشروعات النقل العام بمكة المكرمة وحاضرة الدمام والقطيف ومحافظة جدة من شبكات القطارات (المترو) وشبكة متكاملة من الحافلات.

أخطار السيول
تمديد شبكات تصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول بنحو 1275 كلم، وإنشاء 215 حائطاً استنادياً.

الطرق
سفلتة 57 ألف كيلومتر من الشوارع البلدية الرئيسية والفرعية.

تطوير مطار الملك خالد الدولي بالرياض.

إضافة
700
ألف توصيلة صرف صحي، و (15) ألف كيلومتر من شبكات الصرف الصحي.

استكمال تطوير مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة.

مراكز حضارية
إنشاء نحو 45 مركزاً حضارياً و175 ميداناً للاحتفالات.

استحداث
60
بلدية رئيسية وبلدية فرعية.

إنشاء
1600
حديقة ومتنزه.

أسواق
إنشاء نحو 870 سوقاً منها 140 سوقاً للخضار واللحوم.

100%
رفع نسبة تطبيق نظام (كود) البناء السعودي في الأمانات والبلديات إلى (100%) بنهاية خطة التنمية العاشرة.

زيادة قدرات التوليد بمعدل سنوي متوسط 5.7%.

إضافة
600
ألف توصيلة مياه منزلية، و (12) ألف كيلومتر من شبكات المياه.

زيادة استغلال موارد المياه المتجددة إلى نحو 5 مليارات متر مكعب

رفع معدل التغطية لمياه الشرب إلى 94%.

استكمال مشروعات توسعة شبكة الخطوط الحديدية: مشروع خط الشمال/ الجنوب، ومشروع قطار الحرمين السريع.

إضافة 1.5 مليون مشترك سكني، ونحو 500 ألف مشترك غير سكني

رفع معدل التغطية للصرف الصحي إلى 70%.

شرائح وقطاعات مشاركة

البلديات | القطاع الخاص | النقل | الصرف الصحي

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

تنمية متوازنة

تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة

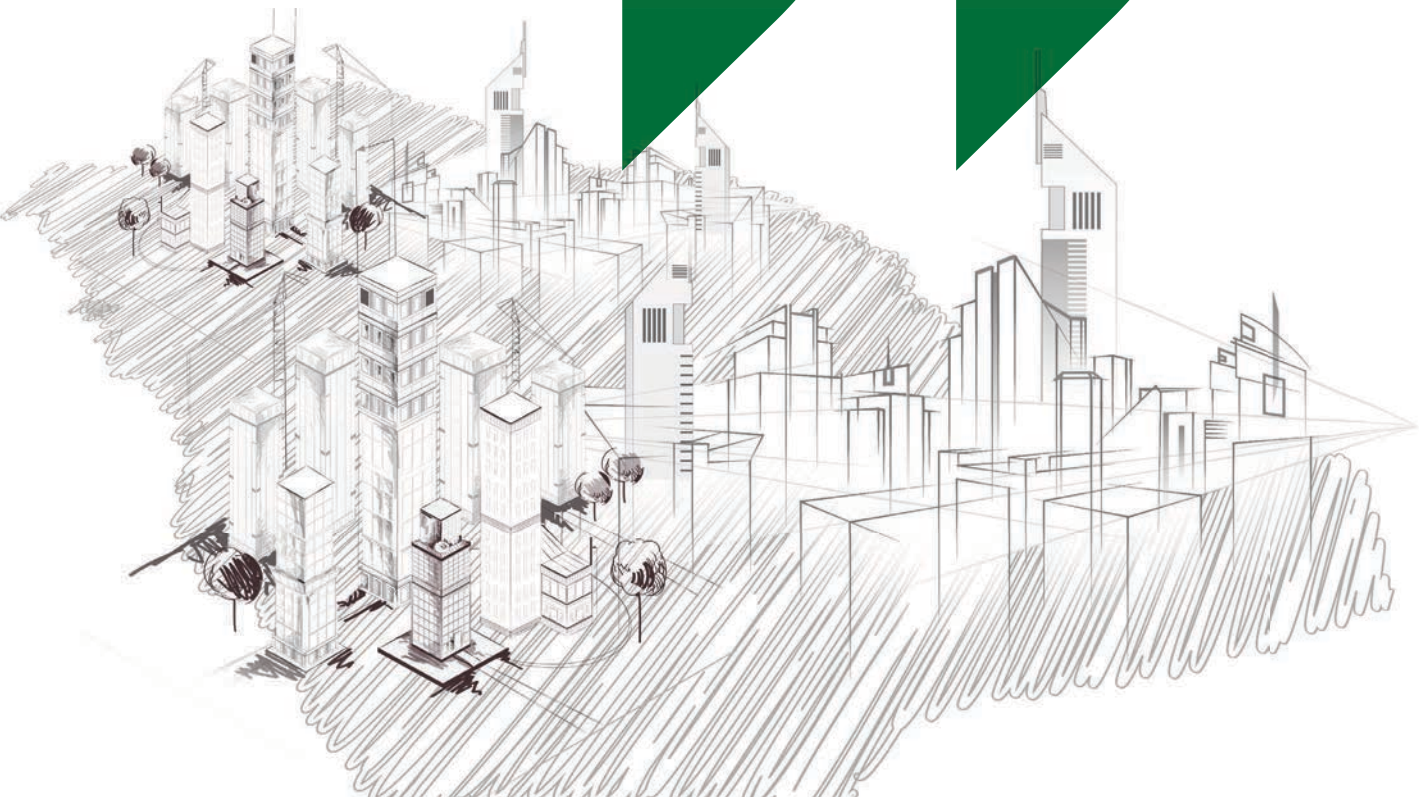

تستهدف

خطة التنمية العاشرة

مواصلة تحقيق التنمية المتوازنة في كل منطقة من خلال توفير مرافق البنية التحتية، وتحسين البيئة الاستثمارية، بما يحفز القطاع الخاص على إطلاق مبادراته وتوسيع أنشطتـه الاستثمارية وتنويعها، وفق الميزات النسبية للمنطقة، إذ تعد التنمية المستدامة والمتوازنة في مناطق المملكة هدفاً محورياً للاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي، وخطط التنمية، والاستراتيجيات القطاعية المعتمدة.

رؤيتنا المستقبلية

هي أن تمتلك مناطق المملكة مقومات تنموية تكاملية مستدامة، وأن تتمتع بمرافق وخدمات متطورة وجودة عالية يسهل الوصول إليها.

تسعى

الخطة لأن تكون مجالس المناطق

هي التي تحدد المشروعات التنموية التي تحتاجها كل منطقة ورفعها إلى الجهات التنفيذية المركزية، التي تقوم بدراستها وإدراجها تباعاً حسب أولويتها ضمن خططها التشغيلية، وتخصيص الاعتمادات اللازمة لها في الميزانية العامة للدولة.

سياسات تحقيق هدف التنمية المتوازنة

01 مراجعة وتقويم كفاءة الدور التنموي لمراكز النمو ومحاور التنمية في مختلف مناطق المملكة.

02 تحسين توزيع المشروعات التنموية بين المناطق وداخلها؛ بناءً على معايير تنموية، وأولويات تخطيطية محددة.

03 زيادة الحوافز الاستثمارية والتسهيلات الجاذبة للاستثمار في المناطق الأقل نمواً، وفي المدن الصغيرة والمتوسطة.

04 وضع خارطة للفرص الاستثمارية ذات المزايا النسبية في كل منطقة.

05 تعميم نماذج الشراكات الناجحة بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الأهلي في المناطق.

06 إجراء مسح لتحديد مناطق تمركز التراخيص، والقروض الصناعية والزراعية والادخار والتسليف، والموارد البشرية.

07 إنشاء مجمعات للإبداع والابتكار في مختلف مناطق المملكة؛ من خلال توثيق العلاقة ما بين القطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحث؛ لزيادة كفاءة المناطق وتنافسيتها.

08 إعداد دراسات اقتصادية واجتماعية للمناطق، وتحديثها دورياً.

09 زيادة فاعلية الدور التنموي لمجالس المناطق، والمجالس البلدية والمحلية.

10 منح صلاحيات أوسع لفروع الوزارات في المناطق، وتعزيز قدراتها، وتبني اللامركزية في إصدار التراخيص للأنشطة الاقتصادية والخدمات.

11 تطوير مؤشر تنموي مركب، وتجهيز قواعد البيانات اللازمة لذلك؛ لتقويم عملية التنمية المتوازنة على مستوى المناطق، وداخل كل منطقة.

12 توفير وتطوير نوعية خدمات التجهيزات (الأساسية، والخدمية، والإنتاجية) في مختلف مناطق المملكة، خاصة في المدن الصغيرة والمتوسطة.

13 استكمال إعداد مخططات شاملة للنقل المتكامل داخل المدن وبينها.

14 حث مؤسسات المجتمع المدني لتوجيه أنشطتها نحو المناطق الأقل نمواً.

أهم الأهداف المستهدف تحقيقها

- وضع معايير لتوزيع المشاريع التنموية بين المناطق وداخلها.
- قياس الدور التنموي لمراكز النمو ومحاور التنمية بين مناطق المملكة.
- رصد الفرص الاستثمارية التي تنسجم مع المزايا النسبية للمناطق.
- ربط تنفيذ المشاريع والعقود إلكترونياً ما بين المناطق ووكالة وزارة الداخلية لشؤون المناطق ومن ثم الربط مع البرنامج الإلكتروني لمتابعة المشاريع في وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- إعداد مخططات شاملة للنقل المتكامل داخل المدن وبينها.
- تنفيذ آلية لربط السياسات والأهداف المناطقية مع نظيراتها القطاعية.
- إعداد دراسة متكاملة لتعزيز دور مجالس المناطق في عملية الخطط التنموية ومتابعتها.
- إعداد فهرس تنموي مركب واعتماده لقياس الجوانب التنموية بين مناطق المملكة.
- حصر أنشطة مؤسسات المجتمع المدني وتوجيهها نحو المناطق الأقل نمواً.
- إكمال الهياكل التنظيمية لفروع الوزارات في المناطق وتطبيق معايير الأداء الوظيفي والمؤسسي.
- قياس مدى توافق خصائص المدن السعودية مع معايير المدن المستقبلية.
- قياس دور المدن والمجالس المحلية في تنمية المناطق.
- الربط الآلي ما بين بيانات المراصد الحضرية في الأمانات مع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.
- تطبيق شراكة تنموية ما بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في كل منطقة من مناطق المملكة.
- إنشاء عنقود إبداعي في كل منطقة من مناطق المملكة.

شرائح وقطاعات مشاركة

مجالس المناطق | المجتمع | القطاع الخاص | البلديات

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

المساءلة والشفافية

ترسيخ مبادئ المساءلة، والشفافية،
وحماية النزاهة، ومكافحة الفساد

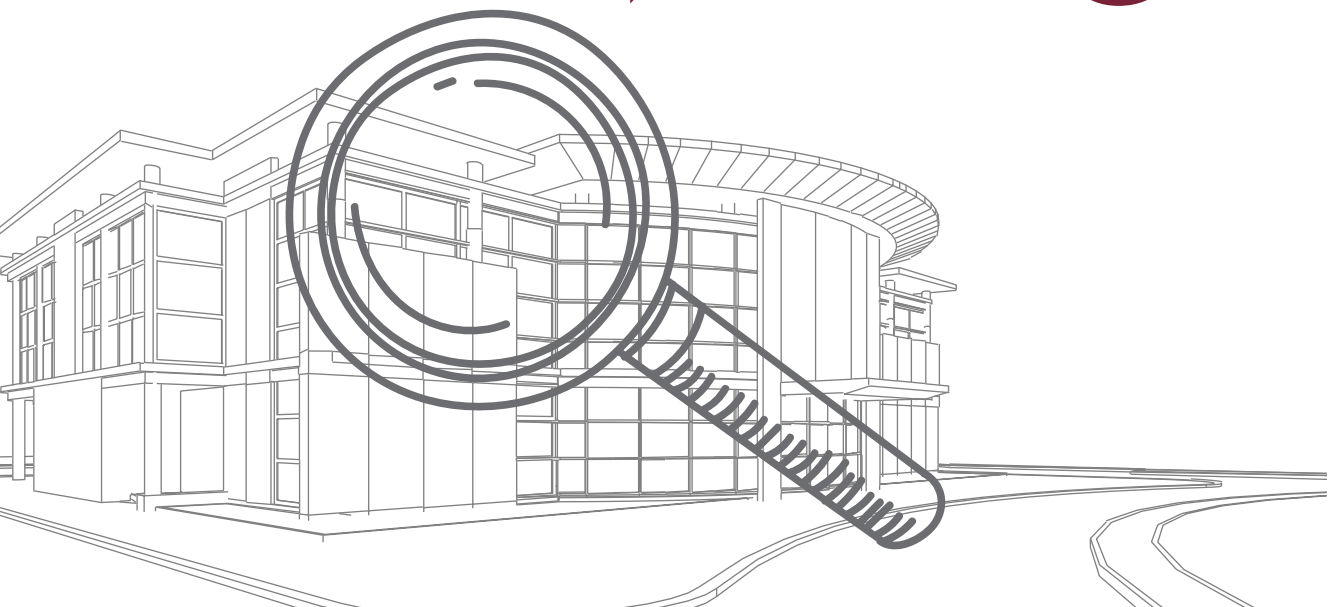

ترسّخ

خطة التنمية العاشرة

مبادئ المساءلة من خلال تحسين آليات الحوكمة في الجهات الحكومية، ومستويات الشفافية والإفصاح، وحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

رؤيتنا المستقبلية

الوصول إلى بيئة عمل تدعم مبادئ المساءلة والشفافية، وتخضع لنظم وقوانين واضحة، وتحقق الجودة في الأداء، وتسمح بتطبيق أساليب المتابعة والتقويم وتحديد أوجه القصور.

تستهدف الخطة

إجراد دراسة مفصلة

لتحديد وإيضاح أدوار ومسؤوليات الجهات الحكومية وإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التوجهات والرؤى المستقبلية للدولة وبما يضمن تحسين مستويات الشفافية والإفصاح وتقليص التداخل في أعمالها وتحسين معايير الحوكمة بشكل عام.

سياسات تحقيق هدف المساءلة والشفافية

01 تطبيق أحدث المعايير العالمية للحوكمة على أجهزة الدولة، والصناديق، والشركات التابعة لها.

02 تعزيز التفاعل بين مختلف الأجهزة الحكومية والمواطنين، وإيجاد آليات لتلقي شكاوى المواطنين، ودراستها، والرد عليها.

03 توفير الأجهزة الحكومية المعلومات اللازمة لتمكين المواطنين للتعرف على عملها ومنجزاتها، وبرامجها، وخدماتها، وتقييم خططها وأنشطتها.

04 السعي لتحقيق الكفاءة، والفاعلية، والجودة فيما تقدمه الأجهزة الحكومية للمواطنين من منتجات أو خدمات.

05 تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في برامج حماية النزاهة، ومكافحة الفساد.

06 نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره، وتعزيز الرقابة الذاتية بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية.

07 إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بحماية النزاهة، ومكافحة الفساد.

08 العمل على تعميم تطبيقات المعاملات الإلكترونية، خاصة (المالية) في المصالح والدوائر كافة؛ تحقيقاً لمسار الحكومة الإلكترونية.

09 النهوض بجودة البيانات التي تصدرها مختلف الأجهزة الحكومية، ونشرها وفق أحدث الأدلة والمعايير الدولية.

10 التواصل مع الهيئات والمنظمات الدولية التي تقوم بنشر تقارير حول أداء الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتزويدها بالمعلومات والبيانات المحدثة حول المملكة في تلك المجالات.

11 العمل على تحقيق أهداف «الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد».

12 تطوير أنظمة الأجهزة المختصة بحماية النزاهة، ومكافحة الفساد.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

التكامل الاقتصادي

تعميق التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة، وتعزيز دور المملكة على الصعيد العالمي.

تدفع

خطة التنمية العاشرة

نحو التكامل الاقتصادي للمملكة مع محيطها الإقليمي والدولي، سواء على مستوى الخليج العربي، أو على مستوى الدول العربية والإسلامية، وصولاً لتعزيز دور الاقتصاد السعودي عالمياً. وتدعم تهيئة البنية التنظيمية لوضع الاتفاقيات والقرارات التي تسير في هذا الاتجاه، وفي مقدمتها التحول التدريجي نحو الاتحاد بين دول الخليج العربي.

رؤيتنا المستقبلية

اقتصاد سعودي متكامل مع محيطه الإقليمي والدولي، ومؤثر في الاقتصاد العالمي، وقادر على تحقيق المصالح المشتركة.

مواصلة

الجهود الرامية لتعزيز التجارة البينية

والاقتصاد المتكامل عربياً وإسلامياً، بما يحقق المصالح والأهداف المشتركة، ويدعم دور المملكة المحوري.

سياسات تحقيق هدف التكامل الاقتصادي

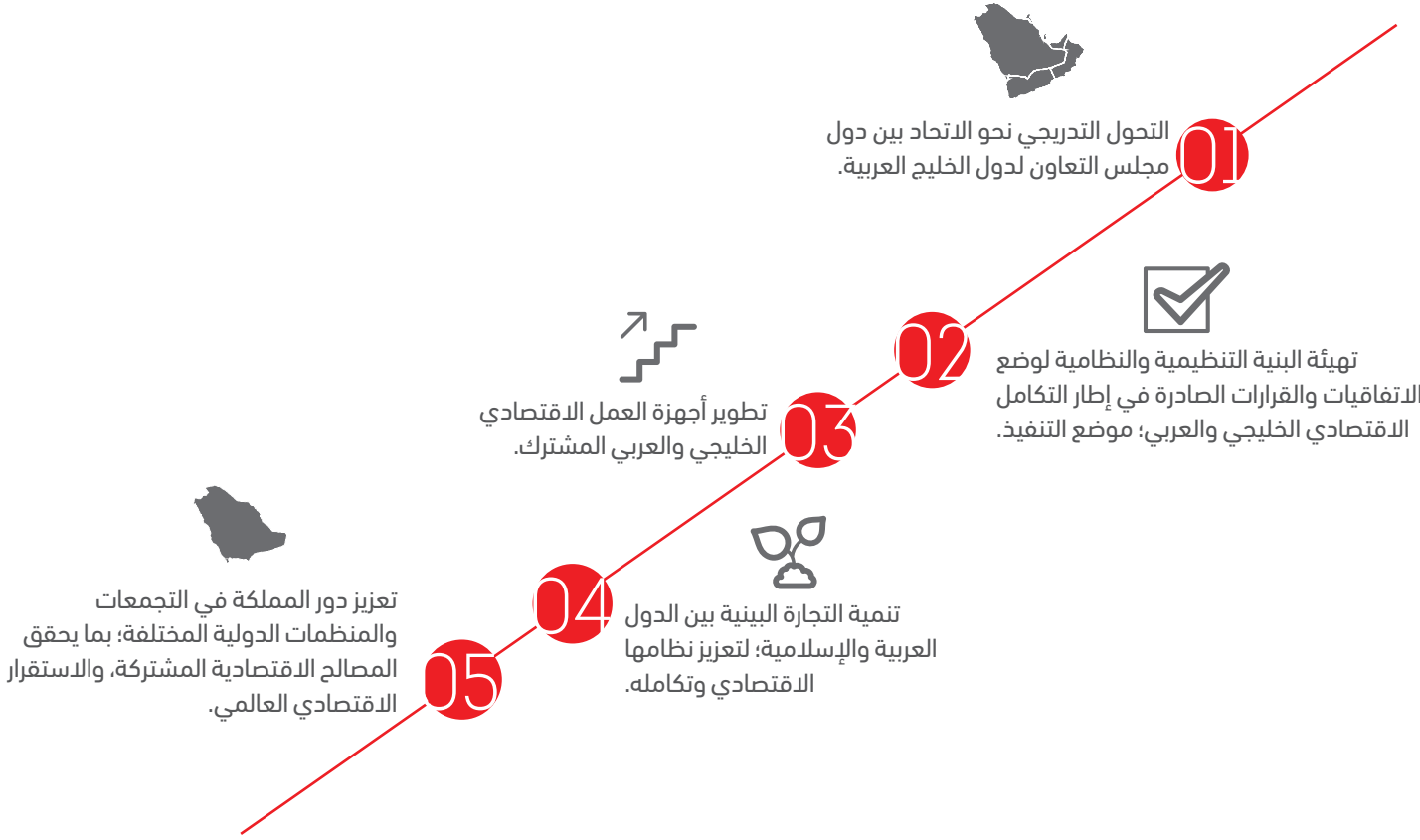

خاتمة

ترتبط

خطة التنمية العاشرة الوارد موجزها في هذا الكتاب، بمؤشرات قياس الأداء الرئيسية (KPI's)، والتي يناط بها متابعة تحقيق الأهداف والتحقق من معدلات إنجازها على امتداد الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة.

وتعطي هذه المؤشرات التي تستخدم لأول مرة في الخطط التنموية وفق مفهوم لوحة قياس الأداء (dashboard) الشخصية العملية والتنفيذية للأهداف التنموية، بما يتسق مع برنامج التحول الوطني الذي يحمل آمالا واعدة في إحداث طفرة تنموية مأمولة، بإذن الله.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING